

أسعار الموزعين

| | | | |
|---------|-----------|--------------|-------------|
| Algeria | \$ 1. | Lebanon | LL 1000. |
| Austria | AS 26. | Libya | L.Din. 0.75 |
| Bahrain | Fils 250. | Mexico | Dhs. 6. |
| Belgium | BF 50. | Oman | Perz 300. |
| Cyprus | CE 1. | Palestine | \$ 1. |
| Egypt | EG 1. | Qatar | Rais 3. |
| France | FF 8. | Saudi Arabia | R. 3. |
| Germany | DM 2.5. | Spain | Ps 225. |
| Greece | DR 400. | Switzerland | Sfr 3. |
| Israel | \$ 1. | Syria | L.S 15. |
| Ireland | IRZ 1. | Tunisia | M 600. |
| Italy | L 3000. | U.A.E. | Dhs 3. |
| Jordan | Fils 200. | UK | £ 1. |
| Kuwait | Fils 200. | USA | \$ 2. |

الدولة المليئة والشعب المفلس

الاقتصاد الفعلي، أي الاقتصاد الإنتاجي، ثانياً، سير القطاع المصرفي إلى مفترق قد يؤدي إلى فك الارتباط بين المصارف والاقتصاد المحلي الفعلي. فالوظيفة الحقيقية للقطاع المصرفي هي إبقاء الدولة مليئة بديل تحريك عجلة الاقتصاد الفعلي مما يساهم بتفليس الشعب ضمن إطار الدولة المليئة والشعب المفلس.

ثالثاً، تدهور وانحيار الطبقة الوسطى بانقراض فئة قليلة منها إلى الشركة المساهمة وانتقال غالبيتها إلى الشعب المفلس. ومن بين هذه المصاحبة قد يكون ثالثها هو الأهم نظراً إلى أن الطبقة الوسطى بطبيعتها هي صلة الوصل بين القطاع المصرفي والاقتصاد الفعلي، وبانحيارها تنتقل المصارف حكماً من الاقتصاد الفعلي إلى الاقتصاد المفترق. وهذا امر واضح وليس بحاجة إلى تحليل لأن الفقراء لا يملكون حسابات مصرفية أصلاً، والأغنياء حساباتهم خارجية أو بعملة خارجية، أي خارج الاقتصاد الفعلي بمعنى من المعاني.

واخيراً، الاستحقاق الرئاسي المقلل أنه يعطي الفرصة للطبقة الوسطى لتخوض معركتها الحقيقية التي قد تكون معركتها النهائية والحاسمة. وهذه المعركة ليست صعبة أو مستحيلة كما يتوهم البعض على الرغم من المشاهد المقلقة. إن الطبقة الوسطى هي قوة التحول متى قررت التحرك.

«الميزان»

لها أن تنعكس، فيتخبر المجلس ويبقى الرؤساء. وعلى أية حال، فإن مد حبل السمندات الحكومية بالدولار من شأنه أن يساعد على التمديد للحريز سواء بقي رئيس الجمهورية الحالي أم جاء غيره. وهذا الحبل ذاته هو في نظر الحريزيين حبل انقاذ الحريزي، والحبل الذي ستنشلق به البلاد نفسها إذا ما خطر لها أن تخلخى عنه أو تفلخه جانبا.

لما بعد التمديد هو الهاجس فالدواب الآن هو مد الحبل: ففي السابق، ونحت كل الظروف، كان السياسيون يتوخون أن يبقى الشعب مرتاحاً ولو بقدر معقول حتى ولو كان ذلك سيؤدي إلى «فلاس» الدولة. فمن أن يكون الشعب مفلساً أو أن تكون الدولة مفلسة. كان السياسيون في السابق، أو على الأصح في النظام الحالي السابق، ليس في ليمان فحسب، بل في جميع البلدان أيضاً، يؤثرون أن تكون الدولة هي المفلسة.

أما في النظام الجديد الذي يمثله الحريزي، فإن الدولة بصورتها المظلمة متشركة مساهمة لا تطبق الإفلاس. وهي لا مانع لديها بالتالي أن يصحب الشعب مفلساً في خدمتها بدل أن تكون هي في خدمته. بل ربما كانت هذه هي غايتها إذا سرى بالتحليل على هذا الأساس إلى نهايته: الدولة المليئة والشعب المفلس.

إن الملاحم الظاهرة في الوضع اللبناني الآن تنبئ بمسيرة من هذا النوع ويمكن اختصارها بملأثة.

● أولاً، الركود في الاقتصاد الفعلي للبلاد (وما شاكك من حركة تجري خارج إطار

الديمقرون. ولذلك فإن أي كلام تقوله الحكومة لا يمكن أن يؤخذ بالقيمة الاسمية أو بظاهر ما هو معلى. وهذا ينطبق أيضاً على موقف رئيس الحكومة من مسألة التمديد لرئيس الجمهورية. صحيح أن رئيس الحكومة هو أول من أطلق فكرة «التمديد» لرئيس الجمهورية، لكنه في الوقت ذاته يحمل بدائل أخرى. والبديل الأخرى ليست بالضرورة سياسية وإن كان التعبير عنها من خلال مرشحين سياسيين. فالحريزي، كما قلنا في افتتاحية سابقة في حيلة أنه طرح فكرة «التمديد» كي يعدد لنفسه بالتمديد لفترة.

أما الآن، وعلى سبيل الإحتياط لنفعل فكرة التمديد أو بدائلها القريبة. فإن الحريزي يحاول التمديد لنفسه بالتمديد للسمندات الحكومية، على اعتبار أن الدين أعاد الخارجى مرتبط بوجوده على رأس الحكومة. فالقروض الأول بقيمة ٤٠٠ مليون دولار عن طريق «ميريل لينش» حريت سنداته لمدة ثلاث سنوات، والقروض الثاني بقيمة ٣٠٠ مليون دولار عن طريق «باريسا» حريت سنداته لمدة خمس سنوات. وفي أغلب الظن أن الثالث سوف تحري سنداته على مدى سبع سنوات، والرابع على مدى عشر سنوات.

وهكذا، فإن الحريزي الأن يعدد لنفسه مايطواري الاقتصادية على طريقة تمديد المجلس النهائي السابق لنفسه بالطواري، السياسية والأمنية. ففي السابق كان الرؤساء يتعقدون على الرغم من الطواري السياسية والأمنية. وكان المجلس مستمراً بسبب تلك الطواري. واليوم تبدو الآلة معكوسة، أو براد

يجد لبنان نفسه كما أشرفنا في افتتاحية العدد الماضي، (العدد التاسع - المجلد الثاني - حزيران/يونيو 1995)، مكان اختيار لتحويل البلاد إلى شركة في إطار نظري له مبدئي وله منتهى. لكن المرحلة الحاسمة في الإختيار الجاري الآن ستكون عند الإصطدام بمسألة خفض نفقات الجيش، وربما نفقات وزارة الخارجية بخفض عدد السفارات والفصليات في الخارج.

ذلك أن من الشروط اللازمة لتحويل الدولة إلى شركة، كما أشارت جريدة «المنشأ» نايم، في الإطار النظري الذي استشهدنا به في العدد الماضي، هو التخلص من القطاع العسكري والقطاع البيروقراطي. فالجيش يبقى هو العنوان الرئيسي لمفهوم الدولة المستقلة ذات السيادة وغايتها مصلحة الشعب كتفويض لمفهوم الدولة كشركة مساهمة غايتها تأمين مصالح المساهمين وزيادة الأرباح الموزعة عليهم. لكن هذا الموضوع ليس ضاملاً الآن وسوف ترتفع وتيرة إبقائه مع حلول السلام في المنطقة الشرقية، وهو إبقاء يحمل حصة يعتبرها المحتجون بها من أهل الشركة على أنها حصة دامت لا ترد، وعنوانها: لحاف الجيوش وقد حل السلام.

إن الحكومة الحريزية الحالية هي أكثر من سابقها وضوحاً في تجسيد هذا الإجراء، ومن معالمة نزع عوامل السبب في الحكم وإخضاع جميع القضايا الأساسية في البلاد للاعتبارات الاقتصادية والمالية كما يفهمها أهل الشركة. لا سياسة يفهمها للمباسبين، بل تقدير يتخذ

الصراع على المياه في الشرق الأوسط

حروب على الأنهار وتزاحم على الأسماك في البحار

■ قال مصدر في برنامج الأمم المتحدة للتربية، لـ «الميزان» أن المشكلة الرئيسية التي سوف تواجه منطقة الشرق الأوسط في القرن المقبل هي مشكلة المياه. وترجع المصدر المذكور تبعاً لذلك أن تنشأ في المنطقة صراعات خطيرة على المياه بزيادة تعقيداً التكتلات السكانية في المنطقة مما يجعل أي إلتزام لمصادر المياه المتوافرة بموجب القوانين الدولية غير واقعي بحاجات الدول المعنية.

ورداً على إستيضاح حول تأثير التكتلات السكانية قال المصدر، إن المشكلة صعبة حتى ولو لم يزد عدد السكان، لكن ارتفاع عدد السكان يزداد المشكلة فيرفعها من إطار المشكلة القابلة للإستيعاب إلى إطار الأزمة المستعصية على الحل.

وأضاف المصدر قائلاً: إن ما يقلق في الأمر أنه لا يوجد في المنطقة تفكير جدي في المشكلة وإن هذا الإغفال الطويل لها قد يكون في المستقبل باعثاً للنزاع. وقال المصدر إن المشكلة تعدد مصادر المياه العذبة المنتجة بالأنهار وأعمالها في المنطقة للبلد وجلة والفراغ، مشيراً إلى أن احتمال نشوب حرب عسكرية بين مصر والسودان على مياه النيل أصبح الآن أمكانية ماثلة، بينما لم يكن وأرداً في الماضي.

وأشار المصدر إلى أن مشكلة المياه الجوفية قد تكون أعقد من مشكلة الأنهار الجارية م أنها ليست مثيرة لنزاعات خارجية مع أطراف أخرى.

وقال إن هناك بعدين لشبكة المياه الجوفية أولهما الإستنزاف

الحاصل بمعدلات تفوق بأضعاف عديدة معدلات تجمع المياه في الخزانات الجوفية مع العلم أن تجمع المياه في الخزانات الجوفية، وخاصة في المناطق الصحراوية، قد جرى على مدى

مئات من السنين، وثانيهما، إن خزانات جوفية عديدة، وخاصة في المناطق غير الصحراوية المكتظة بالسكان قد نشأت مياهها، وهذه المياه وإن كانت لا تزال صالحة للزراعة، فإن معظمها لم يعد صالحاً للشرب.

وتطرق المصدر إلى ناحية أخرى من مشكلة المياه في الشرق الأوسط هي مشكلة مياه البحار والأسماك. وقال إن مشكلة مياه البحار هي في الدرجة الأولى في التطوير المستمر والتوسع للمياه البحرية، الأمر الذي بدأ يحدث أزمة في قطاع الثروة السمكية، وليست المشكلة على حد قوله فقط في تناقص الثروة السمكية بفعل تزايد التلوث، بل في تكتلات المصايد بسبب تناقص الكميات المصادرة، وبالتالي تزايد عدد الجهات المعنية بالمصيد مما يجعل بعضها يتوسع في مياه لم تكن له من قبل ما سيؤدي حتماً إلى منازعات قد تتحول مع الوقت إلى نزاعات مسلحة.

ورداً على سؤال عن الحلول المقترحة قال المصدر، إن المشكلة أكبر من أن تحلها دول المنطقة بمفردها حتى ولو تضاعفت جهودها في عمل جماعي منسق. فالمعمل الجماعي المنسق قد يخفف من المشكلة على المدى القصير والمتوسط، لكن البداية الحقيقية للحلول الجدية هي في بلل جهود فعالة لوقف التكتلات السكانية في كل بلد من بلدان المنطقة بحيث يستطيع أي عمل جماعي منسق أن يحقق نتائج ملموسة.

وختم المصدر كلامه بالقول أنه يتابع برنامج الأمم المتحدة للتربية وهو غير مقتنع بأن البرنامج كان مجدياً

أو أدى الفعوى منه. بل إن هناك حالات عديدة، كما قال، تبدو بعد كل ما حدث فيها من إمكانات أسوأ مما كانت عليه قبل ثلاثين سنة.

وقال أن ما يقلق الآن أن يساهم أخطاه يوماً ما في عمل لبيدوا المصيبة الآتية.



قلق أميركي من ترويدي العلاقات السعودية-المصرية

تساؤلات في واشنطن عن توقيت محاولة إغتيال مبارك



حسني مبارك



الملك فهد

للتاثير. وحتى أثناء تقدم العملية، فإن الجاعات التي سوف تنهش من جراء نجاح العملية، ستسعى إلى عرقلةا وإحباطها.

ويبدو أن توقيت محاولة اغتيال الرئيس المصري في مرحلة ترويدي العلاقات السعودية - المصرية، قد أثار في واشنطن تساؤلات قلقلة بالإضافة إلى إعادة النظر، في تفاصيل الإستراتيجية الأمنية التي تقوم عليها فرضيات البنتاغون في التقرير المشار إليه لمعاية وثائق المصالح الحيوية للولايات المتحدة، ولا سيما أن وزارة الدفاع الأميركية تشكو من «التزويد الأوروبي في دعم القوة العسكرية الأميركية بفعل المعارضة الشعبية للتزويد.

وترى مصادر أميركية مطلعة أن أخطر ما يواجه الولايات المتحدة في هذا الوقت أن حلفاءها في المنطقة ربما لا تكون مصالحهم وتوجهاتهم متوافرة أو متطابقة مع صالحتها وتوجهاتها.

مع إسرائيل الآن في واشنطن. فالأولوية الإسرائيلية في هذا الوقت، كما يستدل من الممارات التي رافقت إستئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية، هي «إضعاف المفاوض السوري». وعلى هذه النقطة يستند الممثلون في تفسيرهم للإصرار الذي تبديه دمشق على إتمام الولايات المتحدة بصورة مباشرة في المفاوضات.

وما يؤكد هذه النظرة هو ما جاء في تقرير خاص لوزارة الدفاع الأميركية صدر أخيراً، ويقول التقرير المذكور وفي حين أن عملية السلام قد تقدمت بثبات خلال السنوات القليلة الماضية، غير أن النجاح التام للمعركة غير مؤكد. إن انهيار العملية للمعركة غير مؤكد. إن انهيار العملية للمعركة غير مؤكد. إن انهيار العملية للمعركة غير مؤكد.

■ أبدى مصدر أميركي عدم ارتياحه لترويدي العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية، وقال المصدر لـ «الميزان» أن الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، وإن توترت العلاقات السعودية - المصرية من شأنه أن يضعف هذه الإستراتيجية.

وقد أبدى المصدر الأميركي المذكور هذه الملاحظة قبل محاولة الإغتيال التي تعرض إليها الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الأنثوية أديس أبابا، لكنه أشار إلى

أن الدوائر الأميركية تعض النظر عن الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في مصر، لأن الإعتبارات الأمنية لها الأولوية في ظروف إنتشار العنف والتطرف. وقياساً على ذلك، فإن محاولة اغتيال الرئيس مبارك أو أي مسؤول آخر لا تشكل مفاجأة في التصور الأميركي. لكن الملاحظ في هذا الصدد أن هناك تبايناً بين النظرة الأميركية والنظرة الإسرائيلية إلى «الإنشكاسات الأمنية على المنطقة.

للعلاقات السعودية - المصرية. ففي حين يعتبر الأميركيون أن ترويدي العلاقات بين القاهرة والرياض من شأنه أن يعطي «فرصة تفليس للعراق وإيران»، مما يفتح ثغرة في سياسة «الإحتواء، المزودج» التي تنتهجها إدارة الرئيس بيل كلينتون، يرى الإسرائيليون أن «إنقراط عقد قمة الإسكندرية بين فهد والأسد ومبارك، من شأنه أن يعزل سوريا أو على الأقل يضعف الدعم العربي لها في مفاوضاتها الحرجة الدائرة

للعلمين لا بد من التجارب مع جزء منها. وبالتالي، يكون العجز الثانية أكثر من ٥٠ في المائة، ولا يعرّف من الممكن

سوريا

لأن البنك الأوروبي للإستثمار، ما زال يجمد ٢٠٠ مليون دولار بسببها:

الحكومة تسارع لحل مشكلة الديون ومتأخرات القروض المستحقة



محمد العمادي

في صورة نهائية. وقد قدرت متأخرات القروض الأوروبية بنحو ١٠٠ مليار دولار. ٤٠٠ مليون منها لألمانيا و ٢٢٠ مليوناً لفرنسا و ٢٠٠ مليوناً للدول الأخرى مقابل نحو ٤٠٠ مليون دولار للبنك الدولي. ولا تزال الية دفع الأموال تشكل نقطة الخلاف الأساسية لحل المسألة. إذ بينما تصر دمشق على حل المشكلة في صورة ثنائية، يتنصك نادي باريس، يحلها في صورة جماعية.

وقالت المصادر المالية ذاتها إن دمشق نجحت في حل جزء من المشكلة وفق الأسلوب الذي أرادت مع كل من الدمارك (أربعة ملايين دولار) ولجيبكا (عشرون مليون دولار) وتبلغ سوريا لإيطاليا ٢٤ مليوناً وإيطاليا ٢٤ مليوناً.

للمساجعة الرقم ١٨٦ سنة ١٩٨٥ المتعلق بالإستثمار السياحي. وأعاد العمادي أن المصرف الثاني يهدف إلى تنمية الصادرات وتشجيعها. ويحل وفق تلك القيام بمختلف العمليات المصرفية بالعملية والعملات الأجنبية وتقديم الإستشارات التسويقية للمنتجات السورية إلى المصدرين السوريين.

أما النائب الدكتور احسان سفير فقال، وبمعا اشار إلى خطوات تطوير المصارف وتجاوز مسألة الديون. إن هناك تخصصاً في حجم النقد

المتداول خارج المصارف. ويشكو المستثمرون من عدم توفر التمويل الطويل الأجل لمشروعاتهم. وتوجد هيمنة القروض القصيرة الأجل لكن المطلوب هو قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل. وأشار إلى تركيز المصارف على الخدمات العامة، وهي لم تعد تعمل بقصد الربح، إذ أنها لا تكون قادرة أحياناً على استيعاب الودائع. ويضطر للدفع إلى نقل ريعه من مصرف إلى آخر.

وتكرر احسان سفير أن هناك أمور أخرى تعيق عمل المصارف

«بينها البيروقراطية القاتلة والمضيق للوقت. وهذا يعني أن المصارف تفقد تماساً إلى ما يسمى التسويق المصرفي وتفعيل الآلة الاقتصادية». ودعا إلى قيام نظام مصرفي متطور يتيح إقامة مصارف وطنية خاصة أو مشتركة تسهم في تنمية الآلة المصرفية. في ضوء التعددية الاقتصادية الموجودة في البلاد وتوسيع دور القطاع الخاص.

ذكرت تقديرات رسمية أن سوريا تتوقع أن تسجل رقماً قياسياً في محصول القمح لهذه السنة

يتجاوز الأربعة ملايين طن التي كانت متوقعة مقابل ٢٠٠ مليون طن السنة الماضية. وقالت وزارة الزراعة أن سوريا تحقق كفاءتها الذاتية من القمح منذ عام ١٩٩٢.

أما انتاج الحبوب (قمح وشعير وعس ومحصول) فسيبلغ ٥٠٠ مليون طن في ١٩٩٥ حسب ما ذكرت المصادر ذاتها التي ذكرت أن منطقة الحبوب (شمال شرق سوريا) وحدها تنتج خمسين في المائة من هذه الحبوب.

غزة - أريحا

ستصلها عبر «معبر رفح»

المنتوجات الفلسطينية تدخل من الرياض الى الخليج

بموافقة المملكة العربية السعودية بادخال المنتجات الفلسطينية إلى أسواق العرض والطلب في المملكة. بدأ الاقتصاد الفلسطيني يربطه بالإقتصاد العربي. فمن شأن الخطوة السعودية أن تحفز الاقتصاد الفلسطيني الطريء من مينة وسلطنة الاقتصاد الإسرائيلي وأعمال سياسات العممار الاقتصادي الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية على اقتصاد غزة - أريحا.



الملك نهد



ياسر عرفات

ويعتقد خبراء اقتصاديون أن الخطوة المرتقبة من جانب المستثمرين في البلاد، هي إقامة مصارف خاصة بعد تطور حجم العمل المصرفي على إثر صدور قانون الإستثمار رقم ١٠ في سنة ١٩٩١.

ونقلت مصادر على رغبة في السئرين عن الدكتور محمد العمادي قوله، إن الطرح حالياً هو تأسيس «مصرف للإستثمار» برأس مال قدره مليار ليرة سورية والمصرف السوري لتنمية المصارف. وأوضح أن الأول يقوم بمختلف العمليات المصرفية الناجمة عن تطبيق قانون الإستثمار رقم ١٠ والرسم المصرفي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ المتعلق بالإستثمار الزراعي وقرار المجلس الأعلى

بالوافقة على دخول المنتجات الفلسطينية بعد زيارة ناجحة قام بها وكيل وزارة الزراعة الفلسطينية عماد أبو كرش إلى الرياض مطلع نيسان/إبريل الماضي قال على إثرها أن السعودية أبدت استعدادها لإستقبال الصادرات الزراعية الفلسطينية. وتكرر أبو كرش الذي رافقه في زيارته وفد من رجال الأعمال الفلسطينيين (ضم تجاراً ومزارعين) إلى جانب وفد من وزارة الزراعة في سلطنة الحكم الذاتي عن أنه في أن يبدأ التصدير قريباً بعد استكمال المفاوضات مع الجانب المصري لتسهيل مرور الصادرات الفلسطينية عبر الأراضي المصرية إلى دول الخليج وأوروبا والتي تمخضت

مؤخراً عن افتتاح «معبر رفح». ويسعى الفلسطينيون إلى تسويق منتوجاتهم الزراعية بشكل خاص، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب المزارعين وإلى دعم وتنشيط الزراعة وبشكل خاص منتوجات التوت والتين والصابون والمحاصيل. وكان عماد أبو كرش أجري خلال زيارته الرياض مباحثات مع كل من وزير التجارة الدكتور سليمان السليم ووكيل الوزارة الدكتور عبد الرحمن الزامل ووكيل وزارة الزراعة الدكتور عبد الله المصري ورجال أعمال سوريين وسوريين في غرف تجارة الرياض قال بعدها، إن السعوديين

مباحثات مكثفة كانت قد بدأت قبل عدة أشهر بين شركة «بابيكو» الفلسطينية للتنمية والإعمار والبنات المسؤولة في سلطة الحكم الذاتي أسفرت عن توقيع اتفاقية ستقوم بموجبها الشركة بالتعاون مع مستثمرين ورجال أعمال فلسطينيين بإنشاء شركة مساهمة عامة برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار من أجل تطوير وإعادة ترسيم قطاع الأراضي السكنية والاسكانية في الأراضي العربية المحتلة.

وقال يوسف غانم مدير عام شركة «بابيكو» أن جزءاً من أسهم الشركة الجديدة سيتم طرحها للإكتتاب العام خلال وقت قريب. وذلك لضمان توسيع قاعدة المساهمين في الشركة.

يذكر أن الأراضي الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي ما زالت موطنة بشبكة الاتصالات الإسرائيلية ولا تمتلك خطاً دولياً مباشراً لها من دون المرور عبر محطة التحويل الإسرائيلية.

وكشف يوسف غانم أن شركته تقدمت لسلطة الطاقة الفلسطينية باقتراح يخص على أن تقوم الشركة بتأسيس شركة مساهمة عامة لبناء محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة التي بحاجة القطاع للسنوات المقبلة. مشيراً إلى أنه قد قبل الاقتراح من جانب الجهات المسؤولة.

وقال الاقتصادي الفلسطيني، إن الجهود تبذل حالياً لتجاوز الشروع بعد أن تمت مناقشة وعرضه على الجهات المختصة. وتلقي قطاع غزة حالياً حصن من الكهرباء من جانب شركة الكهرباء الإسرائيلية.

تزامنت زيارة خبراء «البنك الدولي» و«نادي باريس» لدمشق في منتصف الشهر الماضي للبحث في حل مشكلة الديون والمتأخرات على القروض المستحقة للدول الأوروبية. مع الإجراءات التي بدأت تتخذ لتطوير فيكلية والية عمل المصارف على الرغم من عدم وجود أي قرار رسمي يسمح بمقتضاها بتأسيس مصارف خاصة أو فروع لمصارف عالمية أو حتى مصارف في القطاع المشترك. سواء في الأراضي السورية أو في المناطق المرفوعة للقانون في البلاد.

الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، قال مؤخراً إن المصرف التجاري السوري الذي كان مملوفاً بالدين الخارجي قد سدد حتى الآن ٢٠٨ مليار دولار أمريكي ومصارف مدينتيه شبه متجمعة مما أعاد اليه الشخصية القانونية والمالية والإقتصادية في العالم.

وكانت مصادر مالية أوروبية قالت إن الحكومة السورية اتخذت خطوات إيجابية في مجال حل مشكلة الديون. إذ أنها اعترفت في مباحثاتها مع المسؤولين الأوروبيين بوجودها. وهذه خطوة مهمة، لكن تقدير قيمتها لا يزال قيد المباحثات. وأضافت إن الحكومة السورية «دعت وتعد بعض الأموال للمقرضين خصوصاً المائدة للحكومات.

لكن مصادر لفتت إلى أن البنك الأوروبي للإستثمار، ما زال يجمد ٢٠٠ مليون دولار من أصل نحو ٤٠٠ مليون دولار خصصت لسوريا في بروتوكولي التعاون الثالث والرابع، وذلك بسبب عدم حل المشكلة

الأردن / غزة - أريحا

من توصيات مؤتمر عمان لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين:

مجلس مشترك للتنسيق وشركات في المجالات المختلفة

في ختام المؤتمر الذي انعقد في عمان في الشهر الماضي، بين رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين، قر الرأي على تشكيل مجلس مشترك للتنسيق بين القطاع الخاص في الأردن ومنطق الحكم الذاتي، كما قر الرأي على تشكيل كل من جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية الاقتصاديين العرب في القدس لعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية تطلعات القرارات والتوصيات التي خرج بها المجتمعون.

وتلخصت القرارات والتوصيات في جانب تشكيل المجلس المشترك، توسيع قاعدة التعاون بين الطرفين وتبادل الخبرات والتشريعات وتوفير فرص التدريب في القطاعات المختلفة. ودعا المشاركون في المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين إلى العمل على إقامة منطقة حرة مشتركة في وادي الأردن ومساهمة القطاع الخاص في إنشائها وإدارتها وإلى إقامة مشاريع مشتركة متعددة في القطاعات الاقتصادية من بينها إقامة مشتركة لتسويق المنتجات الزراعية في الخارج وشركة مشتركة للنقل البحري وشركة مشتركة لإنشاءات والتجهيزات.

وتضمنت التوصيات أيضاً دعوة إلى تشييد التبادل التجاري بين الأردن وغزة - أريحا وإقامة رجال الأعمال بالإستفادة من اتفاق التبادل التجاري الموقع بينهما. وإقامة المركز والمعارض التجارية لمنتجات البلدين في كل منهما.

وفي مجال الصناعة دعا رجال الأعمال إلى إقامة مصنع للإسمنت في الضفة الغربية والبحث في إمكان الإستثمار المشترك. وإنشاء مصفاة للنفط في قطاع غزة والبحث في إمكان الإستثمار المشترك في مشاريع استغلال أملاح البحر الميت، وإقامة المشاريع المشتركة في الصناعات التكميلية في مجال صناعة اللابلاست والصناعات الغذائية والنسجية والصناعات السباحية ومواد البناء والأثاث وغيرها. والعمل على إقامة مناطق صناعية حدودية بين البلدين. ودعا رجال الأعمال في هذا المجال إلى توحيد الموصوفات والمقاييس في البلدين وتعزيز مراكز البحث العلمي والتكنولوجي وتوفير المال اللازم لذلك.

وفي القطاع المالي والمصرفي والقائم معاً المشاركون إلى توسيع قاعدة رأس المال لتكون المصارف قوية

العراق

الروس يطورون حقلي «قرنة الغربي» و«الرميلة الشمالي»

أكدت مصادر عراقية على علم ودراية، ما تناقلته الأخبار عن توسيع بغداد إلى توقيع اتفاقات مع موسكو تقضي بتطوير حقول نفطيين كبيرين في جنوب العراق.

واعتمدت المصادر نفسها، إن هذه الاتفاقيات هي من الأهمية بمكان، من حيث أنها أول اتفاقات نفطية ثنائية من نوعها منذ توقيع عوايت الأمم المتحدة. ويعتبر الاتفاق الذي يسمي لشركات روسية بتطوير حقلي «قرنة الغربي» و«الرميلة الشمالي» لبداً آخر على أن بغداد تشهد تزايد اهتمامها في مجلس الأمن لرفع الحظر عن ليبيا.

وتكرر مصدر، هادي جواد، وزير النفط، قال في فيينا خلال حضوره اجتماع «أوبك» الأخير، إن العراق يريد التعامل مع الشركات التي يمكن أن تؤثر في صائتي القرارات التي يتخذها. وأما ذلك يخصه فحقول نفطية عراقية في ليبيا. إننا نشعر في العراق أن روسيا أقرب إلينا من أي بلد آخر. وذلك متحافاً مناطق النفطية مناطق كانت تعمل فيها من قبل. ونحن في جواد قوله أيضاً، إن عدة شركات أميركية طلبت تطوير الحقول ولكن بغداد رفضت ذلك لأسباب سياسية مرفوعة.

ومشروع التطوير الروسي الذي منطقتي مشرف، وحقولها تشمل تطوير حقول «الرميلة» في قرنة الغربي بطاقة تصل إلى نحو ٤٥ ألف

برميل يومياً. أما الجهة المنفذة لأعمال التطوير فهي شركة لوكاويل. ويخبر الشركة محادثات مع شركة «تي بي إل» الإيطالية للصناعات البترولية «تكنيب» الفرنسية لتوريد معدات وإمدادات. ويشمل المشروع أيضاً منطقة رابعة في الرملة الشمالية، بطاقة تصل إلى نحو ٥٥٠ ألف برميل يومياً.

ويعد توقيع هذه الاتفاقيات لن يتجاوز العراق مع شركات أخرى على تطوير هذه الحقول النفطية. ويمكن وشركات الروسية أن تتنازل عن جزء من حصونها في الحقول لشركات أجنبية مقابل الحصول على التمويل والتكنولوجيا.

وكانت الأخبار تناقلت ما لم يقده مصدر رسمي مسؤول من أن بغداد تجري حالياً محادثات متقدمة أيضاً مع شركتي «توتال» و«إلف» الفرنسية على تطوير حقلي «نهر عجم» و«ميجين». ويقول المصدر المسؤول أن هناك جواد أجري محادثات مكثفة مع مسؤولين كبار في «توتال» خلال اجتماع مسؤولين نفطيين عراقيين قد قالوا أمام مؤتمر دولي عقد في آذار/مارس الماضي أن العراق يهدف إلى زيادة طاقته النفطية إلى ستة ملايين برميل يومياً من ٢,٦ م. مليون حالياً بمساعدة الشركات الأجنبية في أكثر من ٢٠ حقلاً مكتشفة بالفعل.

ويستبعد هذا العراق من أن يكون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٤ وقع البلدان على اتفاق يقوم العراق بمقتضاه بمساعدة السودان في استغلال احتياطياته النفطية.

ويستبعد هذا العراق من أن يحتل المركز الثاني في «أوبك»، من حيث حجم الإنتاج بعد المملكة العربية السعودية. وتبلغ طاقته الإنتاجية حالياً عشرة ملايين برميل يومياً.

يسعى أن اتفاقات التكتفيع والإستخراج التي وقعت مع روسيا جزء من بروتوكول بقيمة عشرة مليارات دولار كان وقعها الجانبين في موسكو في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٩٤ وأيم في وقت لاحق في بغداد في نيسان/أبريل الماضي.

في نهاية الزيارة التي قام بها أخيراً كيريل تسونيف، نائب رئيس الحكومة ووزير التجارة البترولية إلى بغداد، وقع مع نظيره العراقي حميد كامل حسن «اتفاق تعاون».

والإضافة إلى ذلك، سحبت أفضحت جهات عراقية على رغبة من المستثمرين والسوداء، يتسهمون في إقامة مشاريع صناعية مشتركة وتبادل الخبرات بين البلدين بالإضافة إلى تعزيز التعاون الثنائي من جهة ثانية قال وزير شؤون مجلس الوزراء السوداني عوض أحمد الجور إن السودان يوافق العراق على مشروع اتفاق للتعاون المشترك. لكنه لم يقدم أي تفاصيل أخرى.

يذكر أنه في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٤ وقع البلدان على اتفاق يقوم العراق بمقتضاه بمساعدة السودان في استغلال احتياطياته النفطية.

الأردن

بعدما أشاد «صندوق النقد الدولي» بسياسة الحكومة الاقتصادية

١,٣ مليار دولار لتطوير وتوسيع سكك الحديد

■ وضع المهندس سمير قعوار، وزير النقل، حداً للخط الذي وافق برنامجه لتطوير السكك الحديدية في المملكة، بإفصاحه عن الخطة التي أعدتها وزارته لتوسيع الشبكة التي تربط شمال المملكة بجنوبها وشرقها بغربها وتربطها بالخليج وبيدolan الجوار، والخوسعة تلك ستكون ما يصل إلى ١,٣ مليار دولار.

هناك دراسات لعدد من المشاريع في هذا المجال يجري إعدادها لتقديمها إلى اللجنة الاقتصادية للنقل الأوسط وشمال إفريقيا للقرع عندما في عمان في شهر تشرين الأول (أكتوبر) المقبل.

وقال أن نظام النقل بالسكك الحديدية هو الخيار الأفضل لمواجهة الطلب المتزايد على خدمات النقل، مشيراً إلى أنه بالنسبة إلى الأردن فإن وجود شبكة للسكك الحديدية أمر

ضروري وهجري لتطوير التجارة الإقليمية والدولية في المنطقة. وأضاف أن الأردن يتمتع بموقع جغرافي متميز بوصفه منطقة عبور لعدد من الدول في آسيا وإفريقيا.

وكشف المهندس سمير قعوار النقاب عن مشروع لربط منطقة الشبيبة بالوادي، لنقل الفوسفات الذي تشتهر به منطقة الشبيبة، مشيراً إلى أن شركة ستورفي ويل الفرنسية تقوم حالياً بأعداد التصميم التفصيلي وبنائو المعط، لإنشاء الشبكة وتوقع أن تدرج الشركة الفرنسية هذه الدراسة وملحقاتها قبل نهاية السنة الجارية.

كما كشف عن دراسة جدوى تقوم بها شركة نمساوية لإنشاء خط للسكك الحديدية يربط الأردن بصوريا في مرحلة أولى والعراق والسعودية وإسرائيل في مراحل لاحقة.

وفي ما يتعلق بالشبكة الداخلية،

قال أن الخط الحديدي سيربط مدينة «العقبة الجنوبية» بالشبيبة» حيث مناجم الفوسفات، ومن ثم بالعاصمة عمان، ومنها إلى مدينتي «الفرق» وإربد، عبر مدينة «الزرقاء» التي تبعد نحو ٢٥ كيلومتراً شرقي عمان. وإلى الغرب من عمان ستقام شبكة خطوط تربط بلدة «صويلح» بمدينة «السلط» الواقعة غربي عمان.

أما الشبكة الخارجية والتي ستندرج في مراحل لاحقة فإنها تتضمن ربطاً لبلدة العقبة الجنوبية بالمسعودية القريبة منها، وتربط مدينة «الفرق» بالعراق إلى الشرق وصوريا إلى الشمال. و«إربد» التي ستربط مع حيفا، الإسرائيلي.

وقال قعوار أن الهدف الجعبد لهذا النظام من السكك الحديدية هو تسهيل حركة التجارة والركاب والتشحن من أمريكا وأوروبا بالشرق

الاقصى وجنوب شرق آسيا، مشيراً إلى أنه يتطلب تمويلًا ضخماً، وأن الحكومة الأردنية تقوم الآن بالبحث عن مستثمرين محليين وعرب وأجانب للمساعدة في التمويل والدراسة والتنفيذ.

أما دراسة الجدوى التي تمهدت الحكومة الاقتصادية بتطويرها فهي تصل كلفتها إلى نحو ٢٧٠ ألف دولار. وستقدم أرقام كلفة بناء الشبكة الإجمالية إلى قمة عمان الاقتصادية المقبلة. ويبلغ طول الخطوط الحديدية المشمولة نحو ١١٠ كيلومتر في جميع الاتجاهات للشار إليها.

وقالت مصادر في وزارة النقل الأردنية أن عدد المشاريع المطلوب تنفيذها لإنجاز هذه الشبكة ثمانية من بينها الشان، الأول هو مشروع ربط «العقبة» بـ «الزرقاء» بـ «الفرق» والفرق بالمعدو السورية عبر «إربد» و«إربد» بمينا، حيفا، الذي يبعد عنها نحو ٧٠ كيلومتراً فقط وتقدر كلفة هذا المشروع بنحو ١٩٢ مليون دولار.

أما ربط «الفرق» ببغداد فينتضمن تمديد نحو ٣٠٠ كيلومتر من الخطوط الحديدية وتبلغ كلفة المشروع نحو ٢٣٠ مليون دولار.

للأوضاع الاقتصادية مع مسؤولي الحكومة الأردنية.

وقال شاربويه: إن الأردنيين «يلقبون القاعدة التي لا بد منها للتحرك إلى الأمام في إصلاحاتهم الهيكلية، واعتقد أن هذا هو ما ينبغي التركيز عليه».

ريدا تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بعد أزمة اقتصادية سنة ١٩٩٢ وحرب الخليج سنة ١٩٩١ حيث كان الأردن يحقق الان نموًا ضعيفا مع ارتفاع معدلات التضخم وتزايد الدين بسرعة.

ريدا تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بعد أزمة اقتصادية سنة ١٩٩٢ وحرب الخليج سنة ١٩٩١ حيث كان الأردن يحقق الان نموًا ضعيفا مع ارتفاع معدلات التضخم وتزايد الدين بسرعة.

النقل بهدف لتسهيل التجارة البرية من خلال طريق يمر عبر سوريا وتركيا.

والإتفاق التجاري من جهة أخرى يسمح للأردن بتصدير ٣٠٠ ألف طن من الأسمدة لإيران سنوياً من خلال عقود طويلة الأجل، وإن من المستهدف زيادة الكميات إلى ٥٠٠ ألف طن سنوياً.

بالمقابل فإن إيران مستعدة من جانبها للشايد والكبريت اللذين تحتاجهما صناعة الأسمدة بالأردن وأن خبراء من الجانبين سيتفاوضون قريباً بشأن كميات التصدير.

وتظهر البيانات الرسمية أن إيران لم تستورد أي فوسفات من الأردن في سنة ١٩٩٢ و١٩٩٤ لكنها استوردت كميات من الأسمدة والفوسفات من أهم مصادر العملة الصعبة بالنسبة إلى الأردن.

واتفق الجانبان أيضاً على بحث إقامة مشروعات مشتركة في قطاع إنتاج الأسمدة في الأردن يقوم فيها الأردن بتوفير الفوسفات الخام في حين توفر إيران الكبريت والشايد.

وقال المسؤولون أن الأردن وإيران سيبحثان أيضاً سبل التعاون لإقامة مشروعات مشتركة في قطاع وسائل النقل الثقيل للاستفادة من خبرة إيران الصناعية.

وكان الأردن يستورد سلعاً من إيران قيمتها ٥,١ مليون دينار (٧,٢ مليون دولار) خلال سنة ١٩٩٤ وكان معظمها من الفسك والزيت ومعدات البناء، في حين صدر إليها سلعاً قيمتها ٤,٦ مليون دينار (٦,٢٢ مليون دولار) معظمها من منتجات الأسمدة.

وتظهر بيانات الربع الأول من هذه السنة أن الأردن صدر سلعاً قيمتها ٢٢ ألف دينار (٤٩٧٧ دولاراً) لإيران في حين صدرت منها سلعاً بقيمة ١,١ مليون دينار (١,٥ مليون دولار).

إسرائيل

في وقت توصلت إلى تفاهم مشاركة تجارية مع الاتحاد الأوروبي صندوق النقد الدولي يحذر من التضخم وانحسار الإذخار

■ حلو «صندوق النقد الدولي» إسرائيل من ازدياد المعجز في حسابها الجاري وأزمات معدلات التضخم وانحسار الإذخار المحلي فيها في شكل ملحوظ. يهدد استثمار نموها الاقتصادي.

جاء ذلك في التقرير السنوي الذي رفعه الصندوق إلى الحكومة الإسرائيلية.

وكان الصندوق أيضاً الإنشاء في تنفيذ عملية الإصلاح البنوي، ذلك الإنشاء، تتم منه زيادة أجور وتوظيفات عمال القطاع العام وزيادة عيهم كما دان «البنك الشدي» في تنفيذ التخصيص، ونيتي خطة خاصة بنظام التقاعد «تلتحق خبراً جدياً بموازنة الحكومات الإسرائيلية في المستقبل وتلتحق أيضاً خبراً بالغا بفعالية السوق الرأسمالية» على ما جاء في التقرير.

وصيف تقرير الهيئة الدولية «لحاج إسرائيل إلى بذل كل ما بوسعها من جهود لإنهاء عملية الإصلاح البنوي بغية تحسين جانب العرض في الاقتصاد الإسرائيلي، ولتشير إلى العالم بأنها تبقى ملتزمة سياسة اقتصادية أكثر اتجاها نحو السوق».

ويقول التقرير: إن أداء إسرائيل الاقتصادي منذ سنة ١٩٨٩ كان ملحوظاً، إذ كان متوسط نسب النمو الاقتصادي سنة في المائة كما شهدت هذه السنوات تراجع معدلات البطالة على الرغم من ازدياد عدد المهاجرين إليها، وتقلية القطاع المالي العام فيها. لكن التقرير يقول أن التطورات الاقتصادية الأخيرة «تهدد استقرار الأداء الاقتصادي الرصص» لمعدلات التضخم وصلت إلى ١٤,٥ في المائة السنة الماضية بعدما كانت ١١,٢ في المائة سنة ١٩٩٢، كما أن المعجز في الحساب الجاري تضاعف ووصل إلى ٢,٨ مليار دولار.

ويقول «صندوق النقد الدولي» أيضاً أن التحدي الرئيسي الذي تواجه إسرائيل يكمن في ضرورة تعزيز الإذخار المحلي العام والخاص لا سيما بغية تخفيف الضغط على المعجز الذي يتنامى في الحساب الجاري الخارجي.

ويشدد التقرير بلهجة قوية حادة ما يسميه «الانفتاح إلى الطموح» في موازنة سنة ١٩٩٥، التي هدفت إلى أن يكون المعجز ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما ينتقد احتمال تجاوز الإنفاق العام الحدود التي رسمت له في الموازنة، في الوقت الذي لا يمكن أن يوصف فيه الاقتصاد الإسرائيلي إلا بأنه «مشديد الحرارة».

ويقول تقرير المؤسسة الدولية أن وجود سياسة ضريبية طموحة أمر حرجي الأهمية بغية تبييد الفلل أزا، ميزان المدفوعات وتخفيف دين إسرائيل العام الذي يتجاوز ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وذلك بهدف توليد الدخارات الضرورية للقاء بتعهدات صندوق التقاعد في المستقبل والتزاماته.

ويضيف التقرير «إذا أساءت إسرائيل أروما، أسس النمو الاقتصادي الذي يترأسه التضخم ويمكن أن يستمر، سيكون من الضروري جداً أن تمارس الإنضباط المناصب في سياسة إدارة الطلب وبالنسبة للسياسة الضريبية».

ويخص تقرير «صندوق النقد الدولي» بالانتقاد اللازم ما أعلنته حكومة إسحق رابين أخيراً من اقتراحان في شأن نظام التقاعد، فهذا النظام الجديد يضع عبئاً ثقيلاً على الحكومات في المستقبل ويخرف عدالة السوق الرأسمالية ويثير تساؤلات أساسية وشكوكاً حول النمو الاقتصادي الإسرائيلي في المدى البعيد» على ما جاء في التقرير.

ويخص «صندوق النقد الدولي» في تقريره الحكومة الإسرائيلية على التمسك بسياساتها المالية التقيدية الحنرة بغية اللقاء ضمن معدلات التضخم المستهدفة السنة الجارية وهي ما بين ٨ و١١ في المائة. وعلى رسم

سياسة ذات صفة متوسطة المدى تهدف إلى خفض معدلات التضخم.

ويشتر «الصندوق الدولي» من جهة ثانية على نظام صرف العملات الإسرائيلي في موازن التقلب المالية، وعلى التصدير التدريجي للشقق الرأسمالي، وعلى التزم إسرائيل بتصدير التجارة، وعلى هذه الرأسي إلى خفض التفرقات الحمركية إلى ما بين ٨ و١٢ في المائة بحلول سنة ١٩٩٩.

وقد عمم هذا التقرير في وقت كانت فيه الحكومة الإسرائيلية تصل إلى تفاهم مع «الاتحاد الأوروبي» بعد مخاض عمير حول اتفاق تجاري واسع النطاق، الذي يعطي الدولة العبرية إمكانات لم يسبق لها مثيل لدخول أسواق الاتحاد الأوروبي والية صنع القرار فيه.

ويصل هذا الاتفاق التجاري محل اتفاق وقع سنة ١٩٧٥ مع الاتحاد الأوروبي وتم الحصول عليه بعد مفاوضات صعبة.

ويشاول الاتفاق نطاقاً واسعاً من الحاصلات الزراعية يتراوح بين العنب والزهور واللحم ويغطي إسرائيل حق استخدام أموال الأبحاث والتطوير في الاتحاد الأوروبي حيث سيكون لها مقعد من دوتن حق التصويت والاتفاق الذي استخدمته الاتحاد الأوروبي كأداة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط كان من المقرر من الأصل أن يوقعه وزير الخارجية بالعرف الأولى يوم ٢٩ أيار/مايو الماضي ولكن الاتحاد الأوروبي رفض ترقيع الاتفاق احتجاجاً على قرار لإسرائيل بمصادرة أراض في القدس وتم تعجيد الاتفاق منذ ذلك المعجز في مواجهة غضب عالمي.

وفي السنة الماضية كان المعجز التجاري في الحاصلات الزراعية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لها يبلغ ٩٤ مليون دولار. لكن هذا الاتفاق جوي أيضاً لأسباب رمزية، إذ هو إشارة واضحة إلى أنه تم تحطير إسرائيل من دون جيرانها لتزريق علاقتها بأوروبا.

■ أشاد فريق من «صندوق النقد الدولي» بسياسة الأردن الاقتصادية وأعطى تقديراً متفانلاً بالفرص المتاحة للتنمية في المدى البعيد.

وقال بول شاربويه، مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد، «لديهم الآن على الأرجح رؤية أفضل للإشياء التي يريدون حلها السبر فيه وكيفية تحقيق ذلك» وأضاف أن الأردن يحقق أهدافه ويوجد المناخ اللازم لتعزيز التنمية الاقتصادية في المستقبل.

وكان بول شاربويه زار الأردن على رأس وفد من «صندوق النقد الدولي» وأجرى المراجعة السنوية

الدولية، بسياسة الأردن الاقتصادية وأعطى تقديراً متفانلاً بالفرص المتاحة للتنمية في المدى البعيد.

وقال بول شاربويه، مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد، «لديهم الآن على الأرجح رؤية أفضل للإشياء التي يريدون حلها السبر فيه وكيفية تحقيق ذلك» وأضاف أن الأردن يحقق أهدافه ويوجد المناخ اللازم لتعزيز التنمية الاقتصادية في المستقبل.

وكان بول شاربويه زار الأردن على رأس وفد من «صندوق النقد الدولي» وأجرى المراجعة السنوية

الدولية، بسياسة الأردن الاقتصادية وأعطى تقديراً متفانلاً بالفرص المتاحة للتنمية في المدى البعيد.

وقال بول شاربويه، مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد، «لديهم الآن على الأرجح رؤية أفضل للإشياء التي يريدون حلها السبر فيه وكيفية تحقيق ذلك» وأضاف أن الأردن يحقق أهدافه ويوجد المناخ اللازم لتعزيز التنمية الاقتصادية في المستقبل.

وكان بول شاربويه زار الأردن على رأس وفد من «صندوق النقد الدولي» وأجرى المراجعة السنوية

صدر الآن...

الجزء الأول من «الرجع» في الاقتصاد وقريباً يصدر الجزء الثاني



للحصول على اشتراك في «الرجع» الاتصال بالهاتف : 863 9558 (0181) أو بالفاكس : 863 2873 (0181)

ثمن النسخة ٥ جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً أميركياً الاشتراك للمجموعة بكاملها في بريطانيا ٧٥ جنيه استرليني وفي الخارج ١٣٠ دولاراً أميركياً.

السعودية

زهورها تصدر إلى أوروبا ومساحاتها المزروعة ١,٤٢٥ مليون دونم

«تبوك» تطعم المملكة من غلالها وتحمي أمنها الغذائي



الولي بن طلال

استقر سنويا في ١١ مليون شتلة. وتنتج «استرا» عمل النمل حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية أربعة أطنان بالإضافة إلى تسعين الأطنان وتربيتها حيث يتم سنويا تسعين ١٥٠ ألف رأس من الأغنام. ويبلغ إنتاج «استرا» سنويا ٨٥٠٠ رأس من الحملان وتعمل «استرا» على إنتاج الدجاج بطاقة تصل إلى أربعة ملايين طير سنويا بالإضافة إلى إنتاج ١٦٥ مليون بيضة سنويا وإنتاج أربعة ملايين صوص سنويا.

أعلنت «شركة المواشي - المكبرش المتحدة» وهي أكبر الشركات السعودية في تجارة الأغنام شراء ٩٤ في المائة من أسهم الشركة السعودية للتربية (مقرها جدة) في صفقة مفاجئة بعدما اتجهت الأنظار طويلا نحو توقيع شراء الأمير الوليد بن طلال الملك الأكبر لأسهم شركة المواشي وشريكه ناصر المكبرش رئيس مجلس إدارة الشركة جانبين أسهم الشركة السعودية للتربية البري (ميرد) التي تولاه أوضاعا مضطربة كانت أدت إلى تقديم مجلس إدارتها استقالة جماعية أمام الجمعية العامة للشركة التي عقدت في الرياض أخيرا.

وذكر بيان أصدره مكتب الأمير وليد بن طلال أن شركة المواشي والمكبرش أبرمت اتفاقا مع ملك الشركة السعودية للتربية في جدة في صفقة اعتبرها البيان مكملة لنشاط «المواشي - مكبرش»

أن تصف إلى نشاطها في تجارة المواشي شاملا وديا يتمثل في بيع اللحوم بمختلف أنواعها والأسماك والخضار.

وذكر ناصر المكبرش أن الشركة أبرمت صفقة ناجحة تمهيد الطريق أمامها للتوسع في أعمال صناعة وتغليف الأغذية واللحوم. وقال أن قيمة الصفقة التي دفعها الجانبان ٥٩ مليون ريال سعودي ستمستمر الشركة مثلاً في عمليات التوسع التي تعزز تنفيذها، في حين قدر المكبرش موجودات الشركة بين ١٢٠ و١٣٠ مليون ريال.

ورفض في الوقت نفسه الإجابة عن الدوافع وراء اتجاه الشركة، الثلاث في شركة التبريد وهم محمد بن إبراهيم ومحمد إبراهيم العيسى وأحمد بنجر لبيع الشركة التي تصل مبيعاتها السنوية إلى نحو ٢٢٠ مليون ريال.

لكن المكبرش أشار إلى أن الصفقة تضمنت احتفاظ المساهم الثلاث في شركة التبريد أحمد بنجر بنسبة ستة في المائة من أسهم الشركة بعد انتقال ملكيتها إلى الواسي - المكبرش لصالح أحد أبناءه.

وذكر المكبرش أن الشركة تنبأ إلى القيام بعمليات توسعة كبرى تشمل إقامة مصنع للحوم وآخر لتصنيع الأغذية والتعليق وإضافة أسطول للتلقي لتوسيع رقعة وجود الشركة في الأسواق. وتوقع المكبرش أن تؤدي هذه الخطوات إلى مضاعفة أرباح الشركة الحالية إلى أكثر من مرتين. وتوقع أن تصل الأرباح التي تحققها شركة التبريد هذه السنة إلى عشرة ملايين ريال.

تعتبر «تبوك» نموذج البارز في التخطيط الزراعي الذي بدأت المملكة العربية السعودية في تنفيذه بغية تنويع الإنتاج الزراعي وتوفيره بعدما وسعت المساحات المخصصة للزراعة باستخدام التقنية الحديثة.

وتتواءم «تبوك» مع خطط التنمية الشاملة التي ينفذها في المملكة. تعطي بها حقول القمح وبساتين الفاكهة والخضروات التي يزداد إنتاجها الزراعي سنويا بشكل ملحوظ مما جعلها ركيزة من الركائز الأساسية للأمن الغذائي السعودي، إضافة إلى وجود مزارع لإنتاج الزهور ومشاريع لتسمين الأغنام وإنتاج الألبان والبيض.

وشهدت منطقة «تبوك» السنة الماضية ارتفاع عدد المزارع من ٣١٠ مزارع مساحتها نحو ١٨ ألف دونم إلى ٦٦٤٢ مزرعة مساحتها ١,٤٢٥ مليون دونم. وأدى ظهور عدد من شركات التنمية الزراعية فيها إلى تناسر لتتو في هذا القطاع. كما أسهمت بشكل كبير في تزايد إنتاج الحبوب والفاكهة والخضروات والزهور من خلال استخدام الآلات الزراعية والتقنية الحديثة.

ويبرز في هذا الصدد دور كل من شركة «تبوك للتنمية الزراعية»، «تابكو» ومزارع «استرا» المتخصصة في مشروع البان «السيرة».

ولعبت شركة «تبوك للتنمية الزراعية» دورا مهما في الساهمة بتحقيق الأمن الغذائي حسب الخطط التي رسمها مجلس إدارتها والمتابعة الدائمة من قبل وزارة الزراعة والمياه.

وتسعى الشركة، التي بنت المزرعة على مساحة ٣٥ ألف هكتار، إلى الإنتاج والتصنيع الزراعي والحيواني وتصنيع منتجاتها، كما أنها تستخدم أساليب التقنية الزراعية الحديثة وتتمتع بمعامل لتجفيف التربة والمياه، ومصانع لتعليق الفاكهة وتعمل على زراعة أصناف جديدة في المنطقة خصوصا الفاكهة والحاصلات مما أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الزراعي وتنوعه.

وبعد الإنجازات التي حققت في شركة «تبوك للتنمية الزراعية»، تم الانتهاء من إنجاز المرحلة الثالثة من المستودعات البردة، وأصبحت الطاقة التخزينية الناتجة نحو ٧٥٠٠ طن، كما تم إنجاز مبنى الإدارة الجديد للشركة.

وينفذ مشروع الفاكهة على أربع مراحل بدأت قبل ست سنوات وبلغ ما تم زراعته من الأشجار والنباتات أكثر من نصف مليون شجرة أنتجت ٣٥٠٠ طن سنة ١٩٩٤ وهي لم تصل بعد إلى مرحلة الإنتاج الكامل.

وبدأت الشركة في إنتاج البطاطا منذ خمس سنوات وحقت نجاحا في الكم والنوع دفعها إلى التوسع حتى أصبحت البطاطا من الحاصلات الرئيسية. ويزعت الشركة نحو ٥٥٠ هكتار سنة ١٩٩٤/٩٣ أنتجت ما يزيد على ٢٩ ألف طن من البطاطا تمثل نسبة ١٨ في المائة من الإستهلاك السعودي، كما تنتج الشركة الجبمل بعدما زرعته على مساحة

الإمارات

ماء وكهرباء ومسكن شعبية

تنفيذ مشاريع قيمتها تزيد على ٢٧٢ مليون دولار

والماء التي تم ترسيبها خلال هذه الفترة جاءت في لثرتية الأولى، إذ بلغ نصيبها نحو ٢٨٢,٦ مليون درهم تشكل نحو ٥١,٢ في المائة من إجمالي قيمة الترسبات، ويرجع ذلك إلى ترسية توريد وتركيب سبع توربينات غازية عالية الأداء.

واحتلت قيمة الأعمال التي تم ترسيبها لوزارة التربية والتعليم المرتبة الثانية، إذ بلغت نحو ١٦٦,٢ مليون درهم تمثل ٢٠,٩ في المائة من إجمالي، وجاءت بعد ذلك في الترتيب وزارة الداخلية بقيمة ١٠٨,٥ مليون درهم تشكل ١٤,٥ في المائة تقريبا من الإجمالي. أما الإسكان الشعبي فكان نصيبه من الترسبات نحو ٢١,٧ مليون درهم وهذا المبلغ خاص بالعدد المتبقي من المساكن الشعبية والتي كان قد تم ترسية معظمها في السنوات الثلاث السابقة (١٩٩١ - ١٩٩٣)، وتوزع باقي قيمة الترسبات على الأعمال الخاصة بالوزارات والجهات الأخرى وكان أهم مشروع هو ترسية الشق الإنشائي لمركز أقليم معلومات الطوير للنفي في الإمارات التابع لوزارة المواصلات بقيمة ١٥,٧ مليون درهم.

وأشارت المذكرة إلى جملة الترسبات التي تمت في السنوات الثلاث (١٩٩٢ - ١٩٩٤) ليان مدى ما تم إنجازه من قبل اللجنة الدائمة للمشاريع خلالها، إذ بلغت جملة هذه الترسبات نحو ١٨٧٤,٧ مليون درهم وقد كان ذلك نتيجة لإدراج عدد كبير من المشاريع المهمة بدءا من سنة ١٩٩٠.

● خلغت وزارة الاقتصاد والتجارة في الإمارات شروطها في شأن ممارسة مهنة وسطاء التأمين في دولة الإمارات تجنبا لخروج ٦٠ في المائة من الواسع من السوق وتسهيل فتح فروع جديدة للوساطة ومنعهم ثلاثة أشهر لتزويج أوضاعهم مع الترسبات الجديدة. ويصل عدد مكاتب وسطاء التأمين في الإمارات إلى ٢٧ مكتبا حتى الآن.

ويؤكد القرار الجديد على سريان بعض أحكام الفقرة من السابقة خصوصا منها ما يتعلق بمالك المؤسسة الفردية من مواطني الإمارات والمدير المسؤول بعد أن ثبت أن معظم هؤلاء الوسطاء ملتزمون بقدب وسلوك المهنة وعدم الإخلال بأهداف القرار الإداري السابق رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٣.

وتهدف قرارات الوزارة في هذا الشأن إلى الحد من الزيادة الكبيرة في عدد وسطاء التأمين عن حاجة السوق في الإمارات ورفع كفاءة الأداء والإرتقاء بالهوية وأحكام الرقابة على وسطاء التأمين من خلال الزامهم بتقنين المزاولة والحسابات الختامية عن أعمال الوساطة، وتشجيع المواطنين واستقبالهم لمزاولة المهنة عن طريق تخفيف بعض القيود والإجراءات المزاولة هذه المهنة، إضافة إلى ضمان حقوق الغير نتيجة لمزاولة وسيط التأمين لأعماله.

ويصن القرار الجديد لوزارة الاقتصاد والإماراتية على تخفيف بعض القيود المتعلقة بفتح فروع جديدة لوسطاء التأمين من بينها حصول مسؤول الفرع الجديد لكتاب وسطاء التأمين على شهادة التثنية العامة، أو ما يعادلها بدلا من الشهادة الجامعية في أحد التخصصات.

ويعطي القرار الجديد لوسطاء التأمين المقيدين في السجل الخاص بهذه المكاتب لدى وزارة الاقتصاد والتجارة مهلة ثلاث أشهر لتزويج أوضاعهم بما يتفق مع أحكامه وأحكام القرار الوزاري رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم مزاولة مهنة وسطاء التأمين والقرارات للمهلة.

أبو ظبي

بعد أربع سنوات من المحاكمات

تأجيل البت بدعوى «الإعتماد» ورفض الإفراج عن ثلاثة متهمين

صعوبة احضار المتهم، إلا أن المحكمة أكتت على احضاره وإعلامه هو من واجب النيابة وأن احضاره لا يزال شرطا لنظر الاستئناف المقرر عنه هذه وقيل الاستئناف المرفوع منه بشأن الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية والقاضي بسجنه ١٣ عاما والرأية بالتزامن مع المتهمين الآخرين بفتح فروع تعويضات للمدعى بالحق المدني بمبلغ يصل مجموعها إلى ١٠ ملايين دولار.

وقد رفضت المحكمة طلب المدعى بإفراج سبيل ثلاثة متهمين ما زالوا في السجن من بين المتهمين ١٢ الذين أخطى سبيل سبعة منهم لأسباب صحية أو لاستنفاد العقوبة وذلك بدعوى أن المتهمين الثلاثة يحتاجون إلى رعاية طبية. وقد أختت المحكمة برأي تقرير طبي انتهى إلى أن المتهمين الثلاثة ليسوا في حالة صحية تستدعي الإفراج عنهم. إلا أن المحكمة قالت أن بإمكان المدعى التقدم بالتماس جديد بشأن الإفراج عنهم على أن يكون الإفراج مشروعا بتقرير طبي يبرر ذلك.

وبالنسبة إلى طفر أقبال الذي شغل منصب رئاسة البنك بالوكالة لفترة قصيرة، قبل ظهور بوادر الأزمة فإن المحكمة التي كانت قد أفرجته عنه بسبب أوضاعه الصحية لمدة ثلاث أشهر تجديد بالتصديق بعد انتهاء كل مدة، فقد سمحت المحكمة لحماية للمستشار فوزي صلاح بتقديم طلب جديد لإستمرار الإفراج عنه بعد انتهاء المدة الحالية في ١٩ حزيران/يونيو الماضي.

بدأت وزارة التخطيط الاتحادية في تنفيذ مشاريع جديدة في الإمارات تزيد قيمتها على ٢٧٢ مليون دولار (مليار درهم). معظم هذه المشاريع تتناول الكهرباء والماء والمساكن الشعبية، وأهمها مشاريع تشمل المرحلة الأولى للطريق الكهربائي بين مدن الإمارات وتبلغ كلفتها ٧١٥ مليون درهم ومشاريع تم ترسيبها عن طريق اللجنة الدائمة للمشاريع يتمويل من حكومة أبوظبي لإنشاء وحدات كهربائية في الإمارات الشمالية تعمل بالغاز وتبلغ كلفتها ٣٥٦,٥ مليون درهم.

وكان الشيخ حميد بن أحمد الملا، وزير التخطيط، رفع مذكرة إلى مجلس الوزراء حيث فيها على ضرورة إدراج مشاريع جديدة، والموافقة على المشاريع التي تقدمت بها الوزارات والهيئات المختلفة للجنة الدائمة للمشاريع لتدعيم أنشطتها.

وقال إن من أهم المشاريع ذات الأولوية في هذا الصدد إنشاء عدد آخر من المساكن الشعبية، إذ تعد وزارة الأشغال العامة والإسكان حاليا نماذج جديدة لهذه المساكن لمواجهة الطلبات المتزايدة للمواطنين إلى جانب مشروع الربط الكهربائي الحيواري ومشاريع الطرق والتي تشمل إنشاء طرق جديدة وتحسين ورفع مستوى كفاءة الطرق الحالية.

وأشار إلى أن التكاليف الكلية للمشاريع التي أدرجت في البرنامج الاستثماري لسنة ١٩٩٤ بلغت نحو ٤,٥ مليار درهم، إلى جانب مشاريع أخرى للجهات الحكومية ذات الموازنات المستقلة عن موازنة الحكومة الاتحادية تقدر كلفتها بنحو مليار درهم أيضاً. وكشف أن التكاليف الكلية للمشاريع أرتفعت سنة ١٩٩٥ إلى نحو ٤,٧ مليار درهم بزيادة قدرها ١,٤ في المائة وذلك نتيجة طرح مشاريع جديدة وزيادة تكاليف بعض المشاريع لارتفاع الأسعار.

ونكر الملا أن جملة ما تم إنفاقه على تنفيذ المشاريع سنة ١٩٩٤ بلغ نحو ٧٢,٢ مليون درهم، وبمثل هذا المبلغ ٦٠ في المائة من الميزانية السنوية الماضية ونحو ١٦ في المائة من التكاليف الكلية و ٢٨,٢ في المائة تقريبا من التكاليف الباقية.

وقال الملا أن ما تحقق من تنفيذ سنة ١٩٩٤ يقتر الأعلي منذ سنة ١٩٨٤، إذ كان التنفيذ قد بدأ في التراجع اعتبارا من سنة ١٩٨٥ بسبب عدم إدراج مشاريع جديدة، مشيرا إلى أنه في سنة ١٩٩٠ تم اعتماد عدد كبير من المشاريع ذات الأهمية لتلبية الطلبات المتزايدة من الخدمات الأساسية من أهمها مشروع إنشاء ٢٠٠٠ مسكن شعبي بالإضافة إلى مشاريع الكهرباء والماء والمدارس، إضافة إلى إعطاء دفعة لحاجات المشاريع القائمة من مبان حكومية وطرق.

وأشار في هذا الصدد إلى المجهود الذي قامت به اللجنة الدائمة للمشاريع، مؤكدا أن اللجنة أوتت سنة ١٩٩٤ وخلال الفترة المنقضية من السنة الجارية مشاريع بلغت قيمتها نحو ٧٤٨,٥ مليون درهم منها ٦٦٢,٦ مليون درهم سنة ١٩٩٤، وشملت مشاريع الإسكان الشعبي والكهرباء والماء.

وأوضحت مذكرة الشيخ الملا، أن مشاريع الكهرباء،

تفاجأ المحامون في دعوى «بنيك الإعتماد والتجارة الدولية» بCCCI بقاضي محكمة الاستئناف الاتحادية بعد جلسة المحاكمة السرية، بطلن تأجيل البت بالدعوى حتى ٢٠ تموز/يوليو الحالي، وهو موعد يقع ضمن العطلة القضائية والتي لا تنظر خلالها المحاكم إلا القضايا المستعجلة.

واستدعت مصادر المحامين أن يكون قرار القاضي هيئة المحكمة بتجديد موعد مبكر، خلافا لتوقعاتهم، مؤشرا على أن المحكمة يمكن أن تكون الجلسة الأخيرة في المحاكمة التي يخس عليها حوالي ستون أربعم ويحكم فيها ١٣ شخصا من قيادات المحلفين النصار.

وقالت هذه المصادر أن المحامين لم يقرموا حتى الآن بأعداد مرافعاتهم عن المتهمين بانتظار تسلم الأوراق والمستندات والوثائق التي كانت المحكمة قد أمرت النيابة العامة بتسليمها إلى المدعى أكثر من مرة. وقد ذكرت المحكمة في قرارها الذي أصدرته الطلبات السابقة على أمرت النيابة العامة بتسليمها محامي الدفاع من الأوراق والمستندات الخاصة بالقضية وكذلك احضار المتهم الرئيسي في القضية صالح نفوي الذي كان قد سلم للولايات المتحدة في أيار/مايو سنة ١٩٩٤ بموجب اتفاق بين السلطة القضائية في كل من الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وذلك لحاكمته أمام المحاكم الأمريكية بتهمة تتعلق بمخالفة قوانين تأسيس المصارف بالولايات المتحدة.

وقالت مصادر المحكمة أن النيابة ذكرت في الجلسة

مجلس التعاون

لأن حرب الخليج أرهقتها وعجز الميزانيات اتعبها

اقتصاد الدول الست سيلتقط أنفاسه ببطء



■ مؤسسة الخليج للإستثمار، التي تتخذ من الكويت مقراً والمملوكة أصلاً بالتصاريح لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي، الست توقعت بأن اقتصاد منطقة الخليج سينمو ببطء في سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٦، لأن الحكومات تخفف الإنفاق ولأن عوائد النفط ستترفع ارتفاعاً طفيفاً. وأضافت المؤسسة أن إصلاح المائيات العامة والتوسع في أسواق المال سيعزز في مشاركة القطاع الخاص في اقتصاديات المنطقة التي تهيمن عليها الحكومات.

وبقراً في التقرير الذي يعد سنوياً، أن الفروقات للسنة الجارية والسنة المقبلة هو استمرار النمو الاقتصادي الضعيف بصقة عامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومعروف أن «مؤسسة الخليج للإستثمار» تقدم بعمليات استثمارية ومصرفية في الخليج والإستثمار في البورصات العالمية أيضاً.

اقتصاديين، على معرفة بشؤون الدول الخليجية الست، علقوا على ما جاء في تقرير «مؤسسة الخليج للإستثمار» بأن الدول الأعضاء في مجلس التعاون، وهي دول منخفضة الكثافة السكانية لكنها دول نفعية مهمة من الناحية الاقتصادية، باتت الآن، تقيد الإنفاق وتدرس فرض رسوم جديدة وزيادة الرسوم على الخدمات التي تقدمها الدولة وذلك في محاولة لتقليل العجز في الميزانية الذي ازداد بسبب تكاليف حرب الخليج سنة ١٩٩١ وانخفاض أسعار النفط.

من جهة ثانية قالت المؤسسة أن إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والكويت، ارتفع ٢٠ في المائة سنة ١٩٩٤ إلى ٢٠٩.٧ مليار دولار، بعد زيادة بنسبة ٢.٨ في المائة إلى ٢٠٤.٤ مليار دولار عام ١٩٩٣، لكنها لم تذكر أية توقعات لسنة ١٩٩٥.

وذكرت المؤسسة في تقريرها السنوي أنه سيترتب على سرعة تطبيق الإجراءات التي تهدف إلى توسيع الأسواق المالية المحلية، سواء من خلال الإسراع

٨٠٠ مليون دولار القسط الأول من قرض قيمته ٥.٥ مليار دولار

الكويت

مخاطر تسوية الديون على الإصلاحات الاقتصادية



سعد العبد الله الصباح

■ دفعت الكويت في أواخر الشهر الماضي القسط الأول من المبلغ الأساسي لقرضها الدولي البالغ ٥.٥ مليار دولار، المقرض أصلاً للمساعدة على تمويل إعادة إعمار ما دمته حرب الخليج الثانية الناجمة عن الدخول العسكري العراقي إلى الكويت.

والقسط الأول البالغ قدره ٨٠٠ مليون دولار دفعته «الهيئة العامة للإستثمار» بالإحصاء عن حكومة سعد العبد الله الصباح.

وتعتمد الهيئة العامة للإستثمار التي تدير القرض العسكري الخارجي، تكرار عملية التمويل كل ثلاثة أشهر حتى كاسون

الأول ديسمبر سنة ١٩٩٦، ويوجب ذلك ست دفعات الحكومة الكويتية نحو ٢٠٠ مليون دولار فوائد على القرض.

وسبق أن دفعت الكويت نحو مليار دولار على شكل فوائد على التسهيلات التي تم التوقيع عليها في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١

للمساعدة في تمويل النفقات الطارئة المتعلقة بعمليات البناء في فترة ما بعد الحرب.

وكان القرض الذي رتبته مبيع «بي حورغان» وفقدان أكبر قرض قيمته مصادف تجارة لصالح دولة ذات سيادة.

وقد تم القرض ٨٠٠ مصرفاً من ١٨ دولة من ضمنها ٢٢ من أكبر ٢٥ مصرفاً في العالم في ذلك الحين.

وأمم هذه المصارف تنتمي إلى خمسة أسواق رئيسية هي اليابان وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ودول عربية.

على صعيد آخر، قال مصرفيون ومحللون اقتصاديون، إن خطة حكومية لفرض ضريبة ديون صعبة

للمساعدة في تمويل القرض الدولي خلال أكثر من عشر سنوات متسلسلة بشكل لا داعي له تجاه مجموعة من

أغنى الدوليين في العالم ومن شأنها تهديد إصلاحات اقتصادية.

فقال هؤلاء، إن من شأن تطبيق الخطة التي تهدف إلى حل عقد

مشاكل الاقتصاد الكويتي أن يطلق العنان لكثير من النزاعات القانونية وتكتلات المصالح الخاصة مما يؤدي

إلى تفويض احترام القانون والإسالة إلى سلطة قطاع الاقتصاد الكويتي في الخارج والخط، تدعو إلى الاعتقاد بشكوك واسعة الانتشار بأن الأولية الحكومة في التعامل مع عيب الدين يبلغ ٢٠ مليار دولار تستل في تمويل لخدمة المالى على أفراد اغنياء، بدلاً من الحفاظ على المال العام.

ولم يتم نشر قائمة رسمية بسماء الدينين البالغ عددهم نحو ١٠ آلاف فرد ومؤسسة. إلا أن الاعتقاد السائد أن من بينهم تجاراً ومسؤولين كباراً

في الحكومة تصل ديون بعضهم إلى مئات ملايين الدولارات.

وقال مصرفي تعامل مع برنامج الدين الصعبة «التسهيلات المقررة لتجاوز بانسواء ما هو مطلوب، ولن

يعتبر أحد الصعوبات النهائية القائمة للتسوية، وتعود نسبة الدين جزئياً إلى انهيار سوق النفط وهي البورصة

غير الرسمية عام ١٩٩٢ التي استخدمتها لقطاع شتى من المجتمع وإلى العناصر التجارية التي تعاضدت

نتيجة الدخول العسكري العراقي إلى الكويت.

وبدأت حكومة سعد العبد الله الصباح في دراسة التمويل بعد

انقضاء نحو سنتين من القرار البرلمان لقانون حول تسوية الدين سنة ١٩٩٢

حيث كان مقترحاً أن تكون تلك الخطوة الأخيرة في طريق القضاء على المشكلة التي مر عليها أكثر من ١٢ سنة.

وكان القانون الذي أتاح شروط تصوية متساهلة بهدف استعادة البرنامج

بعمليات الخصخصة أو من خلال تطبيق الإجراءات التي توفر حماية حقوق الملكية وتوفير الحوافز الكافية

لشراكة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، من أجل زيادة الإستثمارات المباشرة.

وجاء في التقرير أيضاً أن هناك فرص استثمار

كبيرة للمشاريع الأجنبية وخصوصاً تلك الشركات التي تتمتع

بميزة طويلة المدى للمنطقة وقادرة على نقل التكنولوجيا إلى منطقة الخليج التي ترغب حكوماتها

في أن توفر لمواطنيها فرص التدريب والعمل في القطاع الخاص.

وخلص التقرير إلى القول إنه «على الرغم من انخفاض حجم الإنفاق العام فمازالت هذه الفرص

متوافرة للمفاوضين الأجانب في مجالات الطاقة والصرف الصحي والصحة والتعليم وكذلك قطاع

الهندسة والكهرباء شاملاً التكسير وتطوير الغاز والبتروكيماويات».

DESIGN

للتصميم والإعلان

MASTER ART & DESIGN LTD

A Professional creative service right from original concept through to final product

MASTER ART & DESIGN LTD
23 FOUR WENTS, COBHAM,
SURREY, KT11 2NE ENGLAND
TEL: (01932) 868 917

«أيروسبيال» تسعى إلى تنفيذها في أبوظبي

ثلاث مدن صناعية ومزارع للأسماك بإستثمار فرنسي

■ «أيروسبيال» الفرنسية قامت لمسؤولين في غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في أماكن مصاصمتها في تنفيذ مشاريع خاصة في إطار خطط إمارة أبوظبي لإنشاء ثلاث مدن صناعية في منطقة صحراء قرب العاصمة «أبوظبي» ومدينة «العين» ومدينة «الرويس».

وعلى أثر هذه المفاتحة خلال الاجتماع الطويل الذي انعقد في مقر غرفة أبوظبي بين رحمة محمد المسعود، رئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي، ووليد من شركة «أيروسبيال» برئاسة جان دومينيك ريبول، صدر بيان ذكر أن المسعود أعرب عن أمله في أن تشارك الشركة الفرنسية بما لديها من تكنولوجيا صناعية متطورة في النهضة الصناعية التي تشهدها أبوظبي.

وقال أن الشركات الفرنسية مؤهلة للمساعدة في تنفيذ وبناء المدن الصناعية الثلاث.

وكتبت مصادر في الوفد الفرنسي أن مهمة الوفد الذي يضم جان - بيير جاردني وهيلين بوتورا تركزت أيضاً على دراسة جدوى إنشاء مزارع للأسماك في الإمارات بمشاركة مستثمرين فرنسيين. فيما سيوقع وفد فرنسي آخر في الأيام القليلة المقبلة بزيارة جدوى في شأن صيد السمك.

وتركز البحث بين المسعود وشركة «أيروسبيال» على مجالات التعاون مع الشركة الفرنسية وإمكانات الإستفادة من خبراتها الصناعية والتكنولوجية.

ودعا المسعود الشركات الفرنسية إلى المشاركة في المعارض العامة والخصخصة التي تقام في أبوظبي للتعريف بإمكاناتها والتسهيلات التي تقدمها في مختلف المجالات الإستثمارية والصناعية.

وكان المسعود قام بزيارة لفرنسا من ٦ إلى ٨ حزيران/ يونيو الماضي وبحث مع السلطات الاقتصادية والتجارية في زيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا، الذي شهد ترجاعاً

نسبياً في الفترة الأخيرة.

وبدأت غرفة أبوظبي في المبادرات التجارية بين فرنسا ودولة الإمارات شهدت تراجعاً في الأرقام الثلاثة الماضية.

أما انخفاض الواردات من ٣.٦٩ مليار درهم سنة ١٩٩٢ إلى ٢.٧١ مليار درهم سنة ١٩٩٣، وبلغت ٢.٣٨٦ مليار درهم سنة ١٩٩٤.

كما انخفضت تجارة التصدير وإعادة التصدير من ١٣٦ مليون درهم سنة ١٩٩٢ إلى ٦٥ مليون درهم سنة ١٩٩٤.

وشهدت واردات إمارة أبوظبي من فرنسا ارتفاعاً ملحوظاً، إذ زادت قيمتها على الضعف في السنوات الخمس الماضية وارتفعت من ٤.٠٩ مليارات درهم سنة ١٩٨٩ إلى ٨.٤٨ مليون درهم سنة ١٩٩٣، وبلغت ١٠.٩٩ مليون درهم سنة ١٩٩٤.

■ تعزز إمارة أبوظبي، أكبر منتج للنفط في دولة الإمارات العربية المتحدة خفض نفقات ميزانيتها بنحو ٣٠ في المائة في سنة ١٩٩٥.

وقد طلب رئيس إدارة المالية في أبوظبي محمد السويدي من الحكومة المحلية أن تتجاوز حدود ٨٠ في المائة من نفقاتها المقررة في ميزانية ١٩٩٥.

وأوصى كذلك بتطبيق أي عملية تتطلب تخصصات جديدة وإي مشروع لخلق وظائف جديدة في سنة ١٩٩٥.

وأبوظبي مثلاً مثل الإمارات الأخرى في الاتحاد، لا تنشر أرقام ميزانيتها.

لكن نفقات الإمارة بلغت مجملها ١٤.٨٧ مليار دولار في سنة ١٩٩٣ مقابل عائدات بلغت ١٠.٤٩ مليار دولار أي بعجز قدره ٤.٣٨ مليار دولار.

وتنتج أبوظبي ٨٥ في المائة من ٢.٦٦ مليون برميل نفط التي ينتجها الاتحاد في اليوم، وتلك ٩٠ في المائة من احتياطي النفط في سنة ١٩٩٤ بلغت قيمة إنتاجها من النفط الخام ٢١.٧٩ مليار دولار مقابل ٣٦.٦٤ مليار دولار لإمارات الاتحاد.

العالمية والقومية: نقيضان أم متكاملان؟

خواطر اقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

اخوري يواكيم مباركة: أخول الحوار

غياب اخوري يواكيم مباركة، في المناقشة، لا يقل أهمية عن غيابه في المناقشة الاقتصادية التي تشترتها في الوقت الحاضر باعتبارها وليدة تطور اقتصادي عالمي الإطارات يتعدى حدود الدول والأوطان والقوميات.

وتتابع «الميزان» المناقشات المهمة في هذا الموضوع، فيعد الدراسة الاقتصادية التي نشرتها في العدد الماضي، (العدد التاسع - المجلد الثاني - حزيران/يونيو ١٩٩٥)، عن اعتماد الديمقراطية والعالمية لتقسيم الدول إلى كيانات صغيرة، تنشر في هذا العدد فحوى دراسة أعدتها رونا ستيل، استاذ العلاقات الدولية في جامعة جنوب كاليفورنيا للنشر في «ورلد بوليسي جورنال»، وأخذت جريدة «واشنطن بوست» مقتطفات منها.

محمد الشابي مشرق ومغرب

صديق اخر من اهل الحوار والانفتاح غادر الدنيا في مطلع الربيع الماضي، هو محمد الشابي التونسي الممتلي مشرقية وبما يوسف في غياب الشابي انه مات في عز الشباب، وفي اكمال النضج، قضى حياته في فرنسا وعاد الى تونس مصحلاً على «أفك البقاء».

لم يزل احد القفا، القفر بالشرق كما مثله محمد الشابي كان للغرب والمشرق يتحاوران في داخله لينضج هذا الحوار على أصابعه وحسيبه ورواياته.

كان الشابي لبنانياً أصغر من اللبنانيين، وسورياً أصغر من السوريين، وفلسطينياً أصغر من الفلسطينيين، وعراقياً أصغر من العراقيين، وكويتياً أصغر من الكويتيين، وهو المروية قبل «تدريسي»، هو الأفكار البرية قبل ان يلوثرها للثوبين بتعويلها الى «ميريس»، هو التنازل الدائم بمسقبل زاهر للأمة العربية لم تفت فيه الحكومات والجزائر والإرتدادات والإهتبارات. هو عالم خاص يتشبع كل واحد من يقنعه، حيث لا يزل، بسمة لا تغتر، نظر صائبة لا تخيب، تواضع أصيل ملؤه الكبر، وسلم خفي خارج الأطر الخادعة.

كان الشابي بالنسبة الى أصابعه وحسيبه بعد آخر إصاها في باريس تنبهه مع الحاشية الفرنسية مكاناً مختلفاً، ومع تعلم قصة مختلفة لكل مكان فهم الغرب وثقافتهم، لكن الغرب لم يفتخره، بقيت روحه غربية خالصة عاد ليوردها في تونس.

الشيخ إمام: الشيد الإعلامي

كذلك، غادر الدنيا الغائب المعني والمحن والمنشد المصري المعروف الشيخ إمام. وقد التقيت الشيخ إمام مرة واحدة في القاهرة عام ١٩٧٥ عندما استأجنته مع الرميل رجا، القفاش الى جلسة هادئة مع الشيخ ضمت أربعة أشخاص فقط: رجا، القفاش والشاعر فؤاد نجم والشيخ إمام وأنا.

وقدمني رجا، القفاش على أنني زميل صديق من لبنان جاء الى القاهرة ليطالع على الأخوان عن كبر، وكانت قاهرة السادات في ذلك الوقت مسرحاً يصعد إليه ويحول «العزير هندي»، إشارة الى هندي كينسجندر التي سماه الشيخ إمام «الفرحان».

طلب من رجا، أن يسميني بهذه المناسبة شيئاً جديداً لم ينتشر بعد (على طريقة السوق المصري)، فتقدم الشيخ وقال انه سوف يشهد بهذه المناسبة «ندية إعلامية» يعبر عن واقع الحال الإعلامي في تلك المرحلة التي تغيرت فيها لوجه الإذاعات، وصرف ميكل من رئاسة تحرير «الأهرام» ليحل محله علي أمين، وأطلق لطي الحولي تطهير الشهر للسادية.

صاح الشيخ إمام في تلك الجلسة، وبدد تلاعب أوتار العود:

يا سلمى يا سلام
قول يا عني الشيخ إمام
والوطن عايل كلام
والكلام عايل إذاعة
والإذاعة مستغاية
للحاجة في الغرام.

وغادر الشيخ الإذاعة منتقلاً الى «الأهرام» فصعد قاتلاً:

خو همتل
جايو علوه
كله في الهم بوه

وانتقل الى لطفي الخواي وسماء «اصطافلس» والي كيمسجندر فسماء «الفرحان».

وانت مالك يا «اصطافلس»
جاي تحلس أو فليس
انت فلك حاجة حلوة
كم قزارة وجو حمام
وانما صاحبين للخواج
واللي جايين للخواج
وانت تفعل تمام.

قول يا عني الشيخ إمام
قول يا عني الشيخ إمام...
رحمه الله الشيخ إمام تذكراً لكل نجم مثله، في سماء عالنا العربي، سواء أشتع طويلاً وغزيراً كالأب يواكيم مباركة، أو مر خاطفاً مرور الشهب مثل محمد الشابي.

إننا نذكر هؤلاء وأمثالهم خفية أن يأتي على هذا العالم يوم تكون سماه في له نجوم.

فاكثر، وعندما يضر العمال الى تفويت طعام الغداء لتدفع الفواتير، فانهم يتحركون لإشعار الآخرين بالغضب. يفعلون ذلك في صناديق الاقتراع وفي اللجوء الى العنف.

إن الدولة الوطنية، مع كل الجرائم التي ترتكب باسمها، ما زالت المصدر الأول لولاة عالمية الناس. ففي حين بات العالم أصغر وأكثر تكاملاً من ناحية، تجده من ناحية ثانية أكثر انقساماً. فالحواسز الثقافية والإقتصادية التقليدية، وخصوصاً بين الشعب الدرية والحطوط، أخذت في الزوال. ومع ذلك، هناك عوة الى الأنماط السابقة في الحياة الدولية، والتحالفات الإقليمية، وتوازات القوى، ودوائر النفوذ، والتنازع بين القبائل والأديان والمذاهب.

فالتفت في عالم بدأ لنا أخيراً أنه مستنصر سياسياً ولو أنه مقسم، هو العلامة الفارقة في زماننا.

فإن كان للعالمية أن تستقبل الدعم فإنه يجب عليها أن تكون ممكنة للوطنية أو للقومية، لا أن تكون بديلاً عنها. ذلك أن الناس لن تموت ولاها في الدول الوطنية التي يتمتعون اليها في منظمات عالمية لا يستطيعون السيطرة عليها ويرونها معادية لمصالحهم. فالعالمية تستدعي الاحترام فقط إذا نظر اليها على انها وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية، أو على الأقل عدم عرقلتها.

إن هذه الأهداف ليست كما كانت إبان الحرب الباردة، فالراي العام الأمريكي لا ينتظر منه أن يواصل السماح لصفاء الحرب الباردة مثل اليابان وكوريا الجنوبية، أو لرقاق الطريق بالمصالح بغل معاداة السوفيات كالمصير، بأن يقتنوا القاعدة الصناعية لأميركا ذاتها باسم «عالمية حرية التجارة» التي لا يمارسونها أنفسهم.

إن دولة لا تقدر أو لا ترغب في حماية عمالها لأنها مثقلة ومفيدة بتجديدات فكرية كالإسواق الحرة والتصدير غير المحدود لسلالصال والوظائف، هي دولة محكومة بالصرع الداخلي وبالنزول الى المروعة الثانية.

إن قومية أميركية مستتيرة من شأنها أن تحمي أولوية أعلى لحماية وظائف الأميركيين من مساهمة الشركات على نقل معاملها الى الخارج سعياً وراء الأيدي العاملة الرخيصة. انها لا تستطيع أن تدفع بالولايات المتحدة الى حروب بعيدة لا تفهمها ولا تستطيع حلها، وليس لها دخل بمصالحها الخاصة. كما انها تخوف تقديم الحماية العسكرية المجانية لمخاضها الإقتصادية لتتحافظ على وهم أنها «دولة عظمى». فهناك وصف أنق لهذه الدور هو «الحارس بدون أجر» إنه يجوز النظر الى العالمية نظرة خيرية على أنها «شارة» تدل على النيات السنية. كما انها ليست مثل العاطفة الجياشة تمثل الخير المطلق بذاتها.

انها ببساطة طريقة لتقديم مصالح الشعوب المنظمة في مجتمعات قومية تحت ظروف معينة، حيثما تفعل ذلك تتفقد، وحيث لا تفعل، فإن جميع الأدعية الثقية في العالم لن نلقها.

بأس بذلك فهم أقل اهتماماً بالحدود القومية منهم بالأنظمة. انهم يعتقدون أن أي شيء يخدم النظام ككل، (نظام السوق العالمي)، هو شيء جيد. وبهذا المعنى فانهم منطرون عقائديون، انهم ملتزمون بالفرض الثالث: حرية التجارة، حرية تحرك وانتقال الرساميل والأيدي العاملة من دون عوائق (أي المال والوظائف)، وصدارة السوق فوق السياسة. وانتهاء، جدوى القومية أو الوطنية.

انهم يضيفون ذراً باني عواقب أمام هذه المفاهيم المطلقة. ومثلهم مثل جميع المؤتمنين الحقيقيين يعتقدون بأن المنافع الطويلة الأجل سوف تعوض عن الضئيل القصير الأجل. ولهذا، وعلى سبيل المثال، فإن دعاة «العالمية الاقتصادية» في الحزبين السياسيين (الجمهوري والديموقراطي) ننشأ بحماسة اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا)، وهي اتفاقية، أياً كانت فضائلها، تعني خسارة الآلاف الأميركيين وظائفهم فيما الشركات تسعى الى الأيدي العاملة الرخيصة في المكسيك. الدعاة يقولون عن ذلك انه «تعديل» ولأن الشركات الكبرى ومحترفي السياسة كانوا غير مبالين تجاه أولئك الذين أراحهم من أعمالهم بفعل سياساتهم هذه، فلا عجب أن «العالمية» لا تحظى بالتفصيل الشامل من الأميركيين. بل انها خارج واشنطن ونيويورك، تعتبر على نطاق واسع بأنها عطاء تنتهك الشعب الاقتصادية والسياسية تحت سياسات بعيدة جداً عن مصالح الأميركيين العاديين. لكن هذه الخبث ترد هذه الشكوك الى «ضيق أفق تفكير الناخب الأمريكي» الذي لا يفهم ما يقع النظام العالمي ككل هو أيضاً شيء نافع للولايات المتحدة. اما الحقيقة فهي أكثر تعقيداً من ذلك.

إن الانتقال الحر غير المحدود للأموال والوظائف لا يفيد جميع الدول المتساوي، فهناك رابحون وهناك خاسرون. وبالنسبة الى حلقاتها في الحرب الباردة، مثل اليابان، فإن الولايات المتحدة خاسرة. وشعوب الدول القوية لا تحب أن تكون خاسرة حتى باسم «العالمية».

وليس جميع الدول التي تمجد السوق تلعب حسب القواعد. فالولايات المتحدة تنصق البضائع من جميع أنحاء العالم. حتى على حساب تعمل الأميركيين عن العمل. على أساس أن الأميركيين الحق في شراء ما يحجبهم بأرخص الأسعار.

اما اليابانيون، وهم متفهمون من فتح الأبواب الأميركية، يعارضون فتح أبوابهم، فالإيرانيين يؤمنون بالإنتاج لا بالاستهلاك، بالعالمية الكاملة لا بالستوريات الرخيصة. انهم يحبون القواعد الأميركية كمصدرين، لكنهم يلعبون حسب قواعدهم الخاصة كموردين.

وحتى إذا كان الإقتصاديون غير مبالين بفقدان الوظائف العالمية، فإن العمال العاطلين عن العمل مبالون. لذلك ان هبوط الداخل وفقدان الوظائف يثيران التوتر والمرواة، وعلماء يشعر الناس بأنهم معدون ومجهزون، وعندما تتناقص فرص العمل أكثر

تثير «الفكرة العالمية» السائدة الآن حفيظة المفكرين الإقتصاديين في الوقت الحاضر باعتبارها وليدة تطور اقتصادي عالمي الإطارات يتعدى حدود الدول والأوطان والقوميات.

وتتابع «الميزان» المناقشات المهمة في هذا الموضوع، فيعد الدراسة الاقتصادية التي نشرتها في العدد الماضي، (العدد التاسع - المجلد الثاني - حزيران/يونيو ١٩٩٥)، عن اعتماد الديمقراطية والعالمية لتقسيم الدول إلى كيانات صغيرة، تنشر في هذا العدد فحوى دراسة أعدتها رونا ستيل، استاذ العلاقات الدولية في جامعة جنوب كاليفورنيا للنشر في «ورلد بوليسي جورنال»، وأخذت جريدة «واشنطن بوست» مقتطفات منها.

هذا ينطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد التعاطي في الشأن العالمي أو حماية المصالح الأميركية. انها تعني الدخول في حروب في أماكن بعيدة لإثبات «قيادتها العالمية».

ودعاة «العالمية» ينادون بها على انها نهج المستقبل. جورج بوش في لقطته بشعار يصف به التصرف القلق والمشوش لأميركا تجاه الفوضى التي قامت بعد الحرب الباردة سماها «الإحتواء الزائد»، لكن «العالمية» كإلحوائية ليست المستقبلي، بل هي الماضي في نواح كثيرة. انها تسوق في وقت تتصلب فيه القوة العسكرية الأميركية وقد كانت نبرة الحرب الباردة، وفي وقت تتقلص فيه الأسبقية الأميركية سريماً في السياسة والإقتصاد ازاء منافسيها العالميين.

كانت الحرب الباردة جرحه «العالمية». قوتان قاربتان متضادتان كانتا تتنافسان في كل نواحي المعمورة حول إيديولوجيات لها إدعاءات كونية شاملة كل منهما ادعت أن نظامها ليس فقط متفوقاً على الآخر، لكنه يصلح للجنس البشري بكامله. وهذا ما أعطى الحرب الباردة قسوتها الخاصة. فقد كانت حرباً دينية. ومثلها مثل المبارزات السابقة المشابهة لم يكن لها أن تنتهي إلا بانحدار أحد الفريقين أو كليهما.

إن سقوط الاتحاد السوفياتي جرد الشيوعية من مؤلفيتها كإيمان حرك الطامحين والمثاليين على السواء. ورأسمالية السوق خرجت منصرة في كل مكان. لكن هذا ليس بالنصر المؤز للولايات المتحدة كما يتصور المحطلون به. فالرأسمالية لعبة بإمكان أي دولة تلعبها. ويضف الدول ليلعبها كما يلعبها الأميركيون وربما أفضل.

اما في السياسة الواقعية، خلافاً لعالم التجريدات الذي يعيش فيه المنظرون الإقتصاديون، فإن المكاسب النسبية هي التي يحسب لها الجسار. بالنسبة الرئيسية سياسياً ليست مقدار نمو «الكعكة الإجمالية» عندما توسع التجارة العالمية، بل حصة من التي تترك أكثر.

إن الحصة الأميركية لا تنمو، وحصة منافسيها الإقتصاديين (حلقاتها في الحرب الباردة) تزداد. ويقرها على الشيوعية وهي تغيب نفسها في نشوة للنصر، بدأت الولايات المتحدة الآن تخسر الحروب التجارية للرأسمالية.

«العالمية» كما يحددها معظم الإقتصاديين وخبراء السياسة الخارجية الأميركيين، تقول إنه لا

■ هل يحتاج الأميركيون الى خوض حرب في البوسنة لكي يثبتوا أنهم «عالميون» جيون؟ وإذا لم ينهضوا الى البوسنة فهل يعني ذلك أن أميركا تشجع عن دور قائد في النظام العالمي؟ هذا ما ينطوي عليه الإستخدام المتسرع لعبارة «العالمية» التي هي الآن الكلمة الرائجة حديثاً في أوساط أهل السياسة الخارجية. هذه العبارة حلت محل شعار من مشعلات الحرب الباردة هو «الإحتواء» كتفسير مقترح لدور أميركا في العالم.

وكما أن البرنامج السابق قدم تبريراً لجملة مناهة من العمليات من حلف بين الدول للحكومة والنزول على سطح القمر الى حربي كوريا وفيتنام. وتوظف «العالمية» اليوم لم، ما يمكن أن نسميه «الفرغ المبني أو القوي».

إن الأميركيين هم بشكل أو آخر عالميون لعموا ذلك أم كرهوه. وما عساهم يكونون غير ذلك وهم يعيشون في عالم موصل بمعضه البعض حيث تؤدي مشكلة في صندق تقاعد ياباني الى دفع الدولار نزولاً الى الحضيض، وحيث حرب أهلية في البلقان تثير نقاشاً محموا حول إذا ما كان يجب على الولايات المتحدة أن تهب الى الإقذاع.

إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تكون جزيرة معزولة حتى لو أرادت أن تكون كذلك. انها تتاجر مع جميع دول العالم تقريباً، وتهيمن على الأمم المتحدة وعلى «البنك الدولي»، وتدير شبكة عالمية من القواعد والتحالفات العسكرية، وتبث الرسائل والرموز الثقافية التي يلقفها العالم كله. انها «سلطة» عظيمة تشغل أو تجذب اليها الموهوبين والطامحين وأحياناً اليانسين من جميع أنحاء الدنيا. فاي بلد أكثر عالمية أو يمكن أن يكون؟

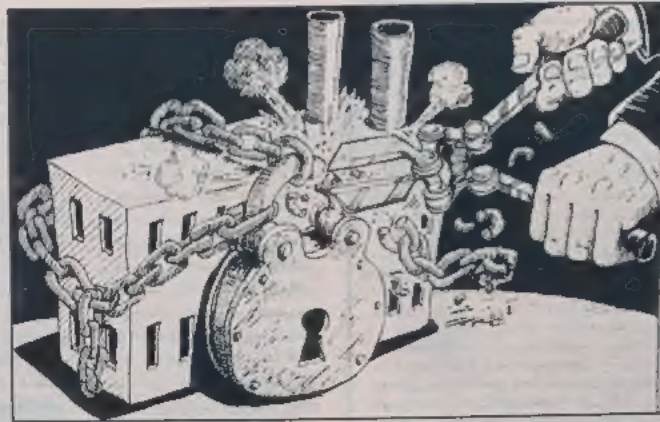
لكن «العالمية» كعقيدة أو منهج ليست تعني فقط الأشياء كما هي، بل بكيفية تفكيرنا فيها. انها تبين طريقة للنظر الى العالم، وبوجه خاص حول مكانة أميركا في العالم. ولهذا السبب تجدها مشحونة بالغمز والتلميح.

إن عبارة «العالمية» كما هي مستخدمة الآن لا تتعلق بالتجارة الحرة، أو بالمباريات العالمية لكرة القدم، أو بالنظام التدريبي. انها تدور حول المنزلة التي يجب أن يتبوها نهج معين في السياسة الخارجية في المفكرة السياسية.

بالنسبة الى واضعي السياسة تعني «العالمية» أن على أميركا أن تأخذ زمام القيادة في إشاعة السلام والإزدهار والديموقراطية.

«إعلان هاليفاكس» يعد بتمويل السلام في الشرق الأوسط

٣ مليارات دولار لتفادي الإفلاس في الدول النامية



■ اعربت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى عن تأييدها لتقديم تمويل جديد للتنمية في الشرق الأوسط لكنها لم تصل إلى حد اقرار اقتراح أميركي بإنشاء بنك إقليمي للتنمية كما طلبت المجموعة من صندوق النقد الدولي اعتماد «آلية تمويل طارئة» جديدة للتصدي بأسرع وقت ممكن وبالموارد الكافية لإحتياجات تمويل مالية جديدة على غرار الأزمة المكسيكية حيث انشطرت واشنطن في تسعين أكثر من ثلاثة مليارات دولار لإخراج المكسيك من أزمتها في السنة الماضية.

أما في المستقبل، وحسب تقاعم هاليفاكس، سوف تشارك تسع دول غنية في تحمل عبء مواجهة مثل هذه الطوارئ.

وسيتكون من سبع الآلية الجديدة التي ستصمم قسما يتنضم بالاستئصال الذاتي داخل «صندوق النقد الدولي» للحصول على الموارد التي تزودها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي والملكمة العربية السعودية.

وسيتنم تخصيص مبلغ ثلاثة مليارات دولار بصفة مبدئية من أجل «التدخل السريع والفعال» لمنع حدوث اضطرابات اقتصادية في العالم النامي.

كذلك وافق المؤتمر في هاليفاكس، على خطط مستعجلة، إذا ما تم تطبيقها بصورة كاملة، الدول الغنية في العالم حق نفوذ القرارات الاقتصادية التي يتخذها العديد من دول العالم الثالث.

ويوجب هذه الخطط سبيدا تطبيق نظام لثلاثة اقتصاديات جميع الدول من أجل توجيه مبدئية من أجل من احتمال حدوث أي اضطرابات، وسوف تجمع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان المعلومات لتوافرها لديها من الدول المتقدمة إضافة إلى تلك السيول، «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي»

ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. من الهيئات المعنية بالمعلومات اللازمة الأخرى. ولا يعرف إذا ما كانت الجهات المختصة ستعتمد المعلومات التي تجمعها على أساس منتظم، إذ أن بعض الممثلين يخشون من أن يصبح النظام الجديد شكلا جديدا من أشكال الضغط على الدول النامية من أجل خفض سياساتها الاقتصادية للموافقة المسبقة من الدول السبع الغنية.

ويقول أحد الممثلين إن أي إشارة على عدم الموافقة من أية مراقبة الجديدة يمكن أن تنطوي على كارثة بأي حكومة في العالم الثالث، فلو حدث وأن كانت هناك دولة ما في طريقها إلى مواجهة كارثة على النمط المكسيكي فمن الذي سيقرض تلك الدولة؟ ثم من الذي هو على استعداد لتقديم هذا المال؟

ولذا فإن النظام نفسه يمكن أن يولد أزمات في بعض البلدان، لكن مصادر الخبير اجتمعوا في هاليفاكس أصرت على أن نظام المراقبة سيعمل بحرص شديد وسيكون هناك حوار مستمر مع الحكومات المعنية كما أن أي ضغط سيأتي بالطرق الهادئة. ويقول بعض الممثلين إن هذه وسيلة للحصول القفزة السريعة إلى نوع من المكتب المركزي لاتخاذ

القرارات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. وعلاوة على ممارسة الضغط السياسي ستستخدم الدول السبع «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» كوسيلتين لممارسة سيطرتهم بفعلية أكثر على السياسات الاقتصادية للعالم النامي. إذ تتوقع الصيغة المعروضة على اللغة إجراء إصلاحات واسعة النطاق على «صندوق النقد» و«البنك الدولي» لاستخدام صلب منهم الحصول على معلومات أولى من الدول المتقدمة قبل الموافقة على منحها القروض.

والفكرة هي أن الاقتصاد العالمي ليس مترابيا بما فيه الكفاية وأن الأزمات في بلد ما يمكن أن تؤثر بصورة في الوضع العالمي بمرته. ونظرا إلى الضغوط السياسية المتزايدة التي تلحقها الدول الكبرى لم تعد ممكنة الآن، فإن الضغط الاقتصادي غير المباشر سيمسح تركيز على الدول النامية سائرة على «الطريق الصحيح».

إلا أن الجانب الآخر من هذه الفكرة هي أن الدول السبع تلتزم تقريبا ببعض المسؤوليات عن أي كارثة اقتصادية كبرى في العالم الثالث، كما أنها ألزمت نفسها بتحمل جزء على الأقل من تكاليف الأخطاء المستقبلية التي ترتكبها حكومات العالم الثالث. وقد عملت القمة من افتراض أن

التضخم العالمي سيظل ضمن حدود مقبولة كما أنها تخشى أن أسعار النفط ستظل مستقرة حتى القرن المقبل على الرغم من التراجعات المحتملة على المدى القصير وعلى أي حال فإن هناك بعض الأشياء الطبية لعدم من الدول وفي مقدمتها أوكرانيا التي ستستسلم مساعدات دولية جديدة تزيد قيمتها على ألفي مليون دولار في السنة المقبلة. كما أن قازاخستان والجزائر ستستفيدان من المساعدة الدولية والاتفاقات الدولية.

وقال زعماء الدول السبع «إننا نتفق على ضرورة دعم السلام في الشرق الأوسط دعما فعالا». وأضافوا، «أن مثل هذا الدعم سيشمل إنشاء مؤسسة جديدة ونظام تمويل لتعزيز التعاون الإقليمي. وقال مسؤولون أوروبيون أنهم اتفقوا على أن هناك حاجة إلى تمويل للمنطقة، لكنهم لم يقرروا بعد بضرورة إنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط ويريدون دراسة إمكان استخدام البنوك القائمة وإشراكها إلى أن «البنك الدولي» و«البنك الإسلامي» التابع لـ «الاتحاد الأوروبي» يقدمان بالفعل ثلاثة مليارات دولار للمنطقة.

وحضت القمة فريق عمل بدأ مهام على السعي إلى التوصل إلى اقتراح مناسب في هذا الشأن بحلول موعد القمة الاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر المقبل في الأردن التي تركز على التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وفي الإعلان الاقتصادي للقمة دعا رؤساء دول وحكومات الدول الصناعية السبع (الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وكندا) أيضا إلى تعزيز وسائل تمويل «صندوق النقد الدولي» وإشراكها إلى أن هذا التعزيز يكون خاصة «بمضاهة الاتفاقات العامة للإفراض بأسرع وقت ممكن وبوتوسع إتاحة المساهمين».

تركيا

سجل ١٢٥ مليار دولار في سنة

تركيا تعيش على «الاقتصاد الأسود»

■ يفد المراقبون الاقتصاديون حيارى أمام ظاهرة انتشار الطب المحلي على القروض ومن ازدياد الشهية على الإستهلاك. في حين لا يزال الاقتصاد عابلا وإلى تدهور، والحكومة عاجزة عن تحقيق الإصلاح الاقتصادي الأمر الذي قد يؤدي إلى عجز في الموازنة يراوح بين خمسة وستة مليارات دولار خلال السنة الجارية، وتباطأ معدلات التضخم في ارتفاعها لكنها قد تصل إلى ٧٥ - ٨٠ في المائة.

بعض المراقبين لا يجدون تفسيراً لهذه الظاهرة سوى القول بأن القطاع غير الرسمي (السوق السوداء) تضخم في تركيا بحيث تصبح الإحصاءات الرسمية مجردة من أي معنى.

وفي تقدير هؤلاء، تصل قيمة «الاقتصاد التركي الأسود» إلى نحو ١٣٥ مليار دولار في السنة، مما يجعله بضمخاته الإقتصادي «الرسمي» على الرغم من أن معظم التقديرات الخاصة بالاقتصاد الأسود يميل إلى المبالغة والغريب في الأمر أن الأتراك يتباهون بضمخاته «الاقتصاد الأسود» إذ يعتبرون هذه الضخامة مؤشرا إلى الحيوية والنمو والتنمية الاقتصادية، وتعزى والاقتصادية العامة التي تختلف كثيرا عما تشير إليه الإحصاءات الرسمية.

لكن «الاقتصاد الأسود» يولد أيضا الفساد والإفراط «المفترس» والجريمة المنظمة وتشكيل «مافيات» تسيطر على «السوق السوداء». وتزخر صفحات الجرائد التركية بالأخبار التي تفيد عن وجود ارتباطات وعلاقات بين عصابات المجرمين وشبكات المافيا والشركات التابعة للدولة رجال الأعمال وكيان السياسة التركية.

ويخبر معظم المسؤولين التنفيذيين بأن الاضطراب وعدم الاستقرار المزمن يلحق ضرراً كبيرا بفرض التوسع الاقتصادي في تركيا وهو التوسع الذي يسبق بقوة كافية كبيرة. فالتضخم وأسعار الفائدة المرتفعة والطلب العام الذي لا يستقر على وتيرة أو نظام أو قاعدة ثابتة تجعل من التخطيط للمستقبل والإستثمار بمثابة الكابوس.

والعامل القدر في التدهور ما قد يحدث في تركيا بين يوم وآخر من شأنه أن يبطئ الإستثمار أو يدخل القصور إلى همة المستثمرين. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن الإستثمار في تركيا يقل عن الإستثمار في أي دولة أخرى من الدول المتقدمة تحت لواء «مظلة التعاون والتنمية الاقتصادية» وتعزى مصادر عدم الاستقرار الرئيسية إلى ضخامة العجز في الموازنة الحكومية وإلى التحويل الذاتي من أنشطة المصارف والشركات القوية التي تملكها الدولة.

ويلاحظ المراقبون الدقيقون أن معظم الأرباح التي تجنيها الشركات التركية تأتي حاليا من أرباح الحكومة التركية بمراتب مرتفعة جدا. إضافة إلى ذلك فإن الأرباح لا يذهبون المال اللازم لتمويل النمو الاقتصادي. إذ تشير الأرقام الرسمية إلى أنهم يذهبون فقط ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، ولهذا يكثر اعتماد تركيا على رؤوس الأموال المستوردة. المراقبون يقولون أن الأتراك ربما يذهبون أكثر مما تشير إليه الأرقام الرسمية، لكنهم يتحفظون إبداع أموالهم ما خارج تركيا أو خارج النظام الاقتصادي الرسمي، وفي تقدير أحد رجال الأعمال الأتراك أن مواطنيها يحتفظون بأكثر من ١٠٠ مليار دولار من الموجودات الأجنبية سائلة أو من الذهب. وتكمن المشكلة في أن هذه الأموال تدور في الاقتصاد في دول أخرى بدافع مضاعف رؤوس الأموال الأجنبية المستوردة في سبيل سد العجز في موازنة الحكومة التركية.

ويذكر أن الحكومة التركية عانت في أواخر الشهر الماضي إلى الأسواق المالية الدولية، بعد غياب عنها طال سنة كاملة، عندما وقعت اتفاقا حصلت بموجب على قرض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار من مجموعة من المقرضين بإئنة عامة غير ثابتة. وتأمل هذه الحكومة في الحصول على قروض إضافية من الأسواق الدولية تصل إلى مليارات ٢٠ مليار دولار السنة الجارية.

إن تركيا إذا أصححت وضعها الاقتصادي بموسمه أن تنمو سنويا بين ستة وثمانية في المائة بسهولة تامة في غضون العقد المقبل. لكن المراقبين لا يجدون أي استعداد للحلحلة أمر التضخم، كما لا يلتمسون أي نية على الإصلاح البنوي، ولهذا من المحتمل جدا أن تبقى تركيا تنهبط وتنحدر كما فعلت طوال تاريخها حتى الآن.

باكستان

العجز تجاوز ٥.٦ في المائة وثلاثا الموازنة لخدمة الديون والإنفاق على الجيش

بناظير بوتو أمام الخيار الصعب



بناظير بوتو

الموازنة، ويعود التراجع الاقتصادي في باكستان إلى عدة عوامل منها الضائقة الكبيرة التي تأثرت من فشل موسم الفطن السنة الجارية. بعدما فشل هذا الموسم أيضا في كل من السنتين السابقتين وتأتي الموسم سيبب أفة خفضت ما كان يهدف المزارعون إلى إنتاجه، أي ٩.٥ مليون بالة، بنسبة ١٨ في المائة.

ويذكر أن الفطن ومخزواته «مسروقة» عادة من نحو ٦٠ في المائة مما تجنيه باكستان من الصادرات. ويشتد قطاع المنسوجات وهو أكبر قطاع صناعي في البلاد، لتلقى ضربات الخسائر للسنة الثالثة على التوالي لأن أسعار الفطن على ارتفاع. ارتفعت بسبب فشل الموسم ولم تسلم ثمة رجال الأعمال من الرضات والمعاينة بسبب استمرار أعمال العنف في مدينة كراتشي

وأمام هذه المعطيات كان لا بد للحكومة من وضع موازنة صارمة لتجنيب المخول في نزاع علني مع «صندوق النقد الدولي» الذي يتطلب برنامجا للإقراض - الذي يستمر ثلاث سنوات ويغذي باكستان بمقدار ١.٥ مليار دولار - أرقاما اقتصادية أفضل بكثير من الأرقام الخفية للسلف ذكرها.

ولكن «صندوق النقد الدولي» أيضا، وأضفا، يتعين على حكومة باكستان تحقيق الهدف الخاص بالعجز في الموازنة في ما يخص التعريفات الجمركية لكن خفض التعريفات يؤدي إلى خفض المعائدات الحكومية مما يؤدي بدوره إلى إغراق العجز في الموازنة.

في أي حفر، مستشار ونسبة زروا، باكستان، بناظير بوتو، في الشؤون المالية والاقتصادية، قال لرأسل صحفية باكستانية، «لا خيار أمامنا سوى فرض ضرائب جديدة بغية تصحيح شقة العجز في

بعد سنة من الخيبات الاقتصادية، لم يستطع المعارفون بشؤون باكستان، أن تكون الوارثة السنوية صارمة ومتشددة. وقد انتهت باكستان السنة المالية وهي تعاني عجزا يتجاوز ٥.٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما كان الهدف لا يتجاوز هذا العجز أربعة في المائة.

وتعترف حكومة بناظير بوتو بأن نسبة العجز الاقتصادي العامة لن تتجاوز ٤.٧ في المائة، أي أقل بكثير مما هدفت إلى تحقيقه وهو ٦.٩ في المائة. وبالإسناد إلى ما حدث بالفعل في الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية، تشير التقديرات حاليا إلى أن معدلات التضخم ازدادت ووصلت إلى ١٤ في المائة بعدما كانت في ١١ في المائة منذ سنتين، في حين كان الهدف أنزال هذا الرقم إلى عدد واحد أي إلى أقل من عشرة في المائة.

ستكون أقل من هذا المبلغ بكثير ويقول معارضون آخرون لحكومة بناظير بوتو أن سياساتها المالية المتشددة، التي تضغط للمصارف التجارية بموجهها إلى فرض فائدة تصل إلى ٢١ في المائة على القروض، ربما حسنت الأوضاع المالية العامة لكنها أضرت بالمخار الاقتصادية للعام وخوله.

وعبر بعض المسؤولين في باكستان عن قلقه من أن البلاد مستعد صمود في اجتذاب الإستثمارات الجديدة الوافرة التي ربما أسهمت في تعويض ما تنقصه البلاد على المشاريع غير المنجحة.

ويذكر أن نحو ثلثي موازنة الدولة يذهب في سبيل خدمة الديون العامة وفي الإنفاق على جيش كبير ينتظر منه أن يواجه ما يعتبره حكام البلاد تهديدا من الهند.

ويقول أحد المسؤولين في باكستان «محتاج إلى إستثمارات صناعية جديدة وبسرعة كي تتمكن من الخروج من الحلقة المفرغة المؤلفة من الإنفاق الكبير على شؤون الدفاع وعلى خدمة ديوننا، وفي الأوقات الصعبة الرأبلة لا انتظر أن يكون المستثمرون متشوقين للمضي إلى بلادنا».

كراتشي يسبب عزوف العمال الخائفين من أعمال العنف عن الحضور إلى هذه المصانع، التي الإضرار بالعائدات الحكومية من الضرائب. لكن مع هذا كله، تقول حكومة بناظير بوتو، أنها وفرت للبلاد حسا جديدا بـ «الإستقرار السياسي» في الاقتصاد العام عن طريق تحسين وضع احتياط باكستان من العملات الصعبة، وتحسين أداء القطاع التصديري، وقد تجاوز الاحتياط الآن ٢.٦ مليار دولار، أي ما يعادل ما تحتاج إليه باكستان من المستوردات على مدى ٢٢ أسبوعا، بعدما كان هذا الاحتياط ٢٨٠ مليون دولار فقط منذ عامين. وتتنبأ الحكومة أن يكون الدخل العام من الصادرات ازداد بنسبة تصل إلى ١٧ في المائة، كما أن حكومة بوتو تقدر بأنها أملتحت في الإنفاق على مشاريع إستثمارية وصلت قيمتها إلى ٢٠ مليار دولار، السنة الماضية. أي ما يزيد على عشرة أضعاف ما تم إستثماره في البلاد سنويا في أي سنة سابقة وذلك على الرغم من أن غير الواضحة من الحكومة ومنقذيتها يعجزون عن أن قيمة المشاريع الفعلية التي ستقوى ضوء للنهار

من ورقة ومداخلة قدمتا في «مؤتمر أسواق رأس المال العربية»

فلسفة المصارف الإسلامية ونظرتها إلى السوق المالية

أحدث المصارف الإسلامية في الأونة الأخيرة دوراً ملحوظاً في العمل المصرفي العربي وعلى الصعيد العالمي، وهو دور يتزايد سنة بعد سنة. وفي المؤتمر المصنف في بيروت سب ٢١ و٢٢ حزيران/يونيو الماضي معاً، «مؤتمر أسواق رأس المال العربية»، كان للمصارف الإسلامية حضوراً فاعلاً لجهة تحديد النمط، والاتفاق الفعلية لنشاط المصرف الإسلامية. تقدم فيها الخالد المتخصص في فلسفة البنوك الإسلامية كما وردت في ورقة قدمها أسامة جعفر فقير، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، والعوامل الأساسية المحددة لإفاق العمل المصرفي الإسلامي كما قدمها علاء الصديق من مجموعة «دار المال الإسلامية»، في حيف في مداخلة له في مؤتمر بيروت.

عندما بدأ تشابه البنوك ذات النشأ الغربي في البلاد العربية، أثناء فترة الاحتلال الأجنبي قبل نحو ربع قرن، إستقبل الناس هذه البنوك بقبول، لصلتها بالاحتلال ثم لسهولة التوافق بين القيم الدينية، وبين ما تمارس في واقع الحياة. وما أن استحدثت هذه البنوك واستقرت معاملاتها، حتى بدأ القلق يسود الفئوس حول مدى إمكانية إيجاد بديل لأطره الجديدة. بولك تقدر عصبها الحاضر، وقد أدى ذلك سحبه من أبعاد الألة إلى طرح فكرة المصرف الإسلامية. نتقنا أعمل المبال، بقدر ما سنده من إسهام في عدة البناء الاقتصادي على أسس أكثر مراعاة للقيم السامية.

ولكن، وبصلا المؤسسات المصرفية التقليدية إلى حالتها الراهنة بعد تطور إستمر قرون طويلة تخلفها الإبتكار في محاولات تلبية متطلبات العملاء، وإتفاق حاله طائفة من اللال على البحوث والتطوير، فإن مشور المصارف الإسلامية وإرتقاعها بمتاح جهداً لإتصاف لتجريبية، لا سيما أنها ولدت وسط منافسة شديدة لمتاحه على تقة المستثمرين وعصمهم، وفي ميدان ليس من السهل منه أن تحصل أموالهم على عائدات طيبة ومحددة. ويتطلب هذا الجهد، صمم إنشاء أخرى، القيام بالبحوث في المعرفة على الأدوات التي تقدم مبدلاً مقبولاً من نماطه والبرهان وتساوي إنباء مع أحكام الشريعة الإسلامية، والإستعانة بالخبراء الذين تتوزع لديهم الدراية والمعرفة بالأسواق المالية، ولتأتي نظرة سريعة على الإطار العام لفلسفة المصارف الإسلامية. قبل أن نخوض بشرح نظريها لنسوق المالية.

١. فلسفة المصارف الإسلامية

تتشرب المؤسسات المصرفية في السعي نحو تغطية مخرب الأفراد وتزويدها، والمصارف الإسلامية وإن كانت تقوم بمسايات العمل المصرفي المتطور وفي أحدث الأساليب الفنية فإنها تتمر بمتة خصائص في أدائها لعملها. وفي أعداها وفي مقدمتها هذه الخصائص عدم التفاعل بالربا، لمخرب الربا هو حجر الزاوية في فلسفة المصرف الإسلامية، بدء على الإتجاه الفعلي المتطرد فقهاً سمح الربيع السريع أو إرباء الصديق واليوتك متباعدة أحكاماً إسلام ودينية، شرع بحيف. وبسعي هذه البنوك إلى الإسماء في تحقيق التمسك الاقتصادية والاجتماعية ودعم النماط والتطوير الكمال الإقتصادي كما تسعى إلى إيجاد البديل الإسلامي لمعاملات المصرفية لرفع الحجج، ورسوخ القيم لدى العاملين والمتعاملين معها. وبسعي الوعي الإبداعي، وبشجيع الإستثمار بأبعاد فرص لإستثمار يصعب مصادرة وإتساع رؤى الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال لإقامة المشروعات الاقتصادية وتحقيق عوائد مجزية للمتعاملين معها.

ولا أحد يدعي أن ممارسات المصارف الإسلامية ظلت وفيه كامل الوفاء لمقاصدها الحقيقية، لا سيما أنها واجهت عدة صعوبات منها أن هذه البنوك تعمل في ظل أوضاع اقتصادية وإدارية وقانونية وثقافية واجتماعية غير مألوفة تماماً بالبيئة الإسلامية كما أنها ما زالت في موقف القلة بالنسبة إلى البنوك التقليدية، وأنها قد أتت بنظام وفلسفة وممارسة جديدة لم يعمدها من قبل المجتمع الذي نشأت فيه، وفي فلسفتها وأدواتها ونظامها إختلافات كثيرة عما درج عليه المواطنين في تعاملهم مع البنوك التقليدية.

وقد أدى هذا المناخ غير الملائم إلى عدد من الصعوبات والعراقيل التي عاقت السيرة.

● قصور بعض القوانين عن معالجة تسهيل مهمة للمصرف الإسلامي في تحقيق متطلبات عملائه، حيث أن بعض هذه القوانين قد صيغ لمعالجة الإقتراض الزبوي من دون غيره.

● إهمال المصرف الإسلامي، بسبب عدم إمكان الإقذام من سمهات البنك المركزي، إلى جعل منه التمويل لعملائه قصيراً أو متوسخه، لأجل، والإحتفاء بسبقية مرتفعة لأموالها في طوائف مما يعيق إستثمار الأموال ويصعب عوائد الموجهين.

● توجه أغلب الإستثمارات إلى أرباحه أوضح الدفع القدي والعهد.

● نقص الأدوات المالية التي يمكن بمقتضاها سرعة تدور الأموال وربحها.

● مصادر السيولة السريعة للمصرف ما يشكل عائقاً على الإستثمارات بالأول أجل.

● إصطلاح المصرف في التشديد في الحصول على الإسماء بسبب مسألة مسألة

ويعاود أخرى توسخت عالمياً بعد أزمة ١٩٩٢ الاقتصادية، ثم في منطقة الخليج خاصة، بعد انهيار سوق المناخ في الكويت. ولم يحف على بعض فقهاء الشريعة ما إثارته سوق البورصة من جعل كبير بين الاقتصاديين الغربيين، إثر ما نجم عنها في فترات معينة من تاريخ العالم الاقتصادي من ضياح أو ثروات ضخمة في وقت قصير، وما سببت مصاربات كبار الموالين في الأوراق المالية من خسران لهم من نون جهد، والناجح حساناً فادحة بالكترة العالية من صفار الموالين، حتى طالب الكثيرون بالغائها بعد الأزمات الكبيرة التي اجتاحت العالم وزلزلت الأوضاع الاقتصادية بشدة وقتها.

وبما راد من تعطف منظري الاقتصاد الإسلامي في العالم العربي تجاه ممارسات السوق المالية تراس بوزر المصارف الإسلامية مع إحدى الفترات الدقيقة التي كان يعيشها النظام المالي الغربي. فبالرغم من بقاء هذا النظام للتكامل وتعدنه بشيوع مؤسسات وأجهزة وأدوات مالية تعدل أمدله. وبالرغم كذلك من تجربته المرفقة، بل وبمهمته المتطرفة على أسواق المال المالية، فقد شهد في هذه الفترة تحولات ميكانيكية عميقة نتيجة تفاعله مع تعديلات الواقع، كما اتسعت نفس الفترة بصعوبات أدوات وأجهزة الأسواق المالية العربية عموماً مما جعلها أضعف صفة غير عميقة، لم تكن أكلاً بعد ما حظيت به في السنوات الأخيرة من إهتمامات الباحثين، ولا مما قوتته في شفاها للنوازل والأزمات التي غلظت بهيف بصعابها وتطورها.

ولا كان الإقتصاد العربي إجمالاً يعيش في واقعه المعاصر شيعة للإقتصادات الصناعية المتقدمة، فقد ظل حيناً ما المرفق - رغم اتساع رافقته وكثرة حيراته وموارده - حالياً من أي تنظيم أو تحصيل لتمهيد الظروف لقيام سوق لرأس المال. تتصف المعاملات التقليدية شرعاً كما ملحت ساحتها من أدوات الأفضية التي تشكل أساس قيام هذه السوق.

ولا تزال نتيجة ذلك أن إصطار المستثمرين في دول ذات فائض نسبي إلى طرق إرباب البنوك والمؤسسات المالية المتطورة.

الإسلامية في معاشه العمل المصرفي فقد تسربت الأموال المعاصرة لدى تلك البنوك إلى أسواق المال الحالية بعد أن أصرت الأسواق المالية على التمسك بالمشترين، باستثناء الوسائل المناسبة للإستثمار الذي لا يخالف مبادئ الشريعة من حيث الشكل والأنسب.

قد رافق حادها الأسواق المالية المعاصرة خطاً من دراسات الباحثين في العمل المصرفي الإسلامي، وأعطت الإقتصاد الإسلامي بالجوانب الإيجابية أفضيه لشريعة المعاصرة.

● أولاً أنها تقيم سوقاً دائمة تسهل لطاقم الباحثين والمشتريين وتعقد فيها العقود على الأسماء والبضائع.

● ثانياً أنها تسهل عملية تمويل المؤسسات الصناعية والتجارية والحكومية عن طريق طرح الأدوات المالية لتمويل الإستثمار.

● ثالثاً أنها تسهل بيع الأسماء لكثير والإتقاف بقبضها عند الحاجة.

● رابعاً أنها تسهل معرفة ميرور أسواق الأموال المالية والبضائع، وتوجهاتها في ميدان التفاعل مع طريق حركة العرض والطلب.

● ولقد وسرناج في طريق الوقت إلى التنبه إلى عدد من إحتافير والجوانب السلبية والمصرية من هذه السوق وهي:

● أولاً أن العقود لأجبة التي تجري في الأسواق المسبقية بسبب من معظما مدعاً ولا شراء بحيف، حيث لا يجري فيه التفاضل بين طرفي العقد.

● ثانياً أن البائع يبيع علناً باسمه أو لا يند من عملاء واسم أو يصاع على أمل شراء من السوق وتسليمه في الموعد من دون أن يقض الشئ عند العدد كما في السلم.

● ثالثاً أن المشتري يبيع غالباً ما أشوره لأجل قبل قبضه. والأخر يبيع إنباء لأجل قبل قبضه، بينما يقتصر ببيع المشريين والبائع غير لار والأخير على قبض فرق السعر في حالة الرجوع أو دفعه في حالة الإفسار. في بوع المذكور.

● رابعاً - كما ذكرنا - محصر في الأسماء والبضائع في السوق.

● تتحكم في البائعين المبيع ماوعاً ما لا يملكون على أمل الشراء قبل موعد سديد المدد بسعر أقل والتسليم في حينه.

ومن مميزات الأسواق المالية المعاصرة أن الهدف من حيازه لأسمهم حسب النهج الرواسمي هدف مضاربي، فلما يرتبط بمدد الإلتزام بسركه معينة أو العرض على نجاحها، وتنتج في هذا الإلتزام مزايا من قياد شركة المسعة أنفسهم وموظفيها المظلمين على أسرارها والذين نالوا تقة مؤسستها وبسببها لإستقلال معلومات الشركة السرية إلى أمدوا عليها يستحق من ور - ذلك أرباحاً في الزبوعات بممارسة البيع والشراء القصير لأسمهم الشركة.

وهذه صلة بين أسلوك البورصات الحالي وبين حق أساسي في العظام الإسلامي للشركة، هو حق الشفعة الذي يعطي البائع الأولوية على القادة مدد لهمم السوق، حسب أهمهم القدي لشواك الأوراق المالية، حيث تعتبر حاضرة الشركات التي لا تفعل إصدارها الجديد على الجمهور في البورصات المرفقة - أو التي تفعل لإستقلال الأرباح غير الموزعة على عمليه إصدار أسمهم جديدة - تعتبر ظاهرة مارة كغاية أساسية لأن هذه الشركات لا تحدد أسعار أسمهم واستنادها بجهار السوق.

ولعل أن الإقتصاد الإسلامي يرى - ضمن جوانب حقيرة السوق المالية - إتجاهه وسيلة للتأثير في الأسواق بصفة عامة، لأن الأسعار فيها لا تعقد كلياً على العرض والطلب الفعليين من قبل المحتاجين، لاني البيع أو الل شراء، وإنه تآثر بائنيها كثيرة بعضها مفعل من الإلهام على السوق، أو من المحتكرين للسلم أو لأن المال فيها، كاشاعة كائنية أو حوزها، وهذا تكمن الخطورة إحتضار شريعة لأن بل يودي إلى تقلد غير طبيعي في الأسعار مما يؤثر في الدورة لإقتصادية تأثير سدد.

ومع الإعتراف بأن هذه الأسواق المالية هي مؤسسات يمكن لها أن تحدد الإقتدار وتتأهم في منسند حركته ويصعب على فاعليه تقديمه، أن معظم القوانين التي تحكم البلاد متأثرة بشريعات بعيدة عن أسس حصارها لذلك كله، فقد بسمر الرأي الفعلي على ما ورد في قرار مجلس الجمع الفعلي الإسلامي في صوء أحكام الشريعة الإسلامية.

أما بسبب القعد فقد انتهى إلى أن «الأسواق المالية - من الحاجة إلى أصل فكترب لحفظ مال ومديته - هي في حالتها الراهنة ليست النموذج المسبق لأدوات مبيعة أو استثماره من الوجهة الإسلامية وهذا الوضع يتقلب بل جهود علمية مشتركة من القطاع، والإقتصاديين لرجعة ما تقو عليه من أنظمة، وما تتقدمه من البات وأدوات، وتعمل ما ينبغي تعديل في صوء معارف الشريعة الإسلامية كما قدر أنها - لا تقو على أنظمة إدارية وإجوعية، بسند الإلتزام بها إلى تبصير قاعده الصالحات المرسلة في أي مبدع تمت أصل شرعي عام ولا يخالف مبدعاً أو قاعدة شرعية، ومن ذلك من قبل التنظيم الذي يقوم به في الأمر في الحرف ومراقب الأخرى ما دام مقتضى الفوضوي والأصول الشرعية.

والسعي مضمع للتمسك باستكمال المنظر في الأدوات والصيغ المستخدمة في الأسواق المالية بكتابة الدراسات والأبحاث الفقهية والاقتصادية كائنية كما أحجم مجمع الرابطة أيضاً عن تعميم الحكم الشرعي بشأنها وإثر ميان حكم المعاملات التي تجري فيها، كل واحدة منها على حدة.

تجدي إفاق العمل المصرفي الإسلامي وتدور المصارف في تطوير أسواق رأس المال العربية.

أولاً: المصارف الإسلامية المالية الإسلامية مهمة في تطوير أسواق رأس المال العربية.

للمرة لإستثمار المالية الإسلامية.

٢ - الإسلام هو الدين الرئيسي في العالم العربي.

٣ - يجب على المسمن استثمار أموالهم في أدوات مالية إسلامية محللة من

قبل الشريعة الإسلامية

٢ - أن السعة إلى التمويل الإسلامي مبنية على التوزيع العادل للأرباح المتأتية من إستثمار تدوس الأموال العربية والإسلامية. ومن الممكن أن يتم ذلك بحضن أموال المسلم، وتجميعها في مناطق معينة من العالم العربي والإسلامي واستخدامها في التمويل الإسلامي في مناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي عن طريق الإستثمار في أسواق رأس المال العربية.

٤ - في عصور السدي العشر الأخيرة تطور القطاع المصرفي الإسلامي بشكل سريع وتقدر الأموال المدارة في العمل المصرفي الإسلامي اليوم بحوالي ٧٠ (سبعين مليار دولار أميركي) وهي تزداد صعوداً بنسبة تقدر بحوالي ١٥ (خمس عشرة) في المائة.

٥ - تتمتع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بنسبة عالية من السيولة ولها يوجد أمامها مجال واسع للإستثمار في أسواق رأس المال العربية والإسلامية وهذا النوع من الإستثمار وسيلة جيدة للتنمية الاقتصادية في الدول العربية والإسلامية.

ثانياً: العوامل التي يجب أن يندجها القطاع المصرفي الإسلامي في الإعتبار للإستثمار في أسواق رأس المال العربية.

- ١ - عوامل عامة
- ٢ - الحالة الاقتصادية في البلد العربي وينتج تحت هذا العامل.
- ٣ - وضع سرة الممواع - والمير للتحاري مع العالم الخارجي
- ٤ - حجم الدين الخارجي والدين الداخلي
- ٥ - سبة طرق السمة المتبعة في البلد
- ٦ - وجود حجة - سمر نمجة للإصلاح الإقتصادي
- ٧ - سبة السيولة في السوق المحلي
- ٨ - سبة التمسك بنسبة الإنخفاض في سعر العملة المحلية

٢ - وجود الفرص الإستثمارية في سوق رأس المال في بلد عربي معين وينتج تحت هذا العامل.

- ١ - وجود سوق أوراق مائة «بورصة»
- ٢ - قدي سوق رأس المال المحلي لإستقبال تدوس الأموال الخارجية
- ٣ - إمكانات الإستثمار في الإقتابات العامة الأولية للشركات "Public Of-fennas Initial

الربحية من سوق رأس المال مقارنة برجيات الأسواق المالية

- ١ - وجود حجة مدله لخصخصة الشركات الحكومية في القطاع العام
- ٢ - حدة حوافر مشجعة لخصص الصناعات الحكومية
- ٣ - إمكانات إستثمار في أسواق رأس المال الأجنبية بدوى أية قيود

٣ - وجود مهنات الرقابة اللازمة وينتج تحت هذا العامل

- ١ - متطلبات القوانين المحلية
- ٢ - سبة سوق الأوراق المالية «البورصة»
- ٣ - أنظمة البنك المركزي

١ - الإستقرار السياسي

- ١ - مدى تأثير قطاع الخدمات العامة (كوسائل الإتصال السلكية واللاسلكية)

ب- عوامل تتعلق بقطاع التمويل الإسلامي

- ١ - يجب إرانة عصور الزيا من العمل الناتج من العمليات المستمرة في أسواق رأس المال العربية وذلك حسب توجهات ووصيات هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي أو المؤسسة المالية الإسلامية

٢ - يجب عدم الإستثمار في شركات تعمل بصناعة أو خدمة المجالات التي لا يقرها الدين الإسلامي

- ١ - يجب إستثمار وتدوير ادواب استثمار في أسواق رأس المال العربية تقرها الشريعة الإسلامية، وبسبب حق الدين الألام لتبعية والتنمية في هذا المجال (عن طريق الإقتداء بالدين الإسلامي على سبيل المثال)

٤ - كما يمكن أن يخصص المصرف الإسلامي على تعليمات واضحة من المشير تسمح للمصرف الإسلامي الإستثمار في محال معينة تدره الشريعة الإسلامية في أسواق رأس المال العربي (وذلك عن طريق إبرام عقد إقتدائي بين المصرف الإسلامي)

ثالثاً: المعاملات المالية الإسلامية الممكن القيام بها في أسواق رأس المال العربية - بعد إقرار هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي أو المؤسسة المالية الإسلامية

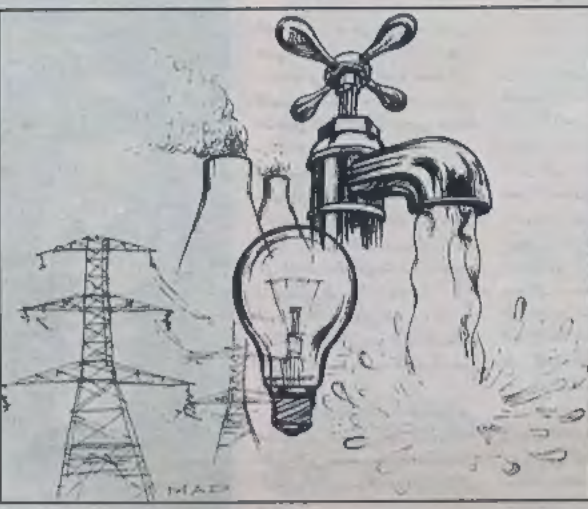
- ١ - المتطورة في أسواق الأوراق المالية «البورصة» "Share Trading"
- ٢ - الإستثمار في الإقتابات العامة الأولية للشركات "Initial Public Offerings"
- ٣ - "Intital Public Offerings" في مياين مختلفة مثل الإقتبالات السلكية واللاسلكية، الطاقة، الطرور، مشاريع البنية التحتية العامة
- ٤ - الإقتبالات العامة الأخرى "Other Public Offerings"
- ٥ - إقتبالات خاصة في أسمهم شركات "Private Placements"
- ٦ - معاملات مقبوضة الدين بأسمهم شركات "Swaps Debt To Equity"
- ٧ - عقد صناديق مالية إسلامية مصادرة للتمتع في أسمهم شركات "Islamic Equity Funds"

رابعاً: أنواع العمل الممكنة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية نتيجة قيامها بعمليات استثمار في أسواق رأس المال العربية

- ١ - الكسب الراسمالي الناتج عن لتجارة في البورصة أو عن إقتبالات عامة أو حاصة "Capital Gain"
- ٢ - حصص ببيع أربح شركات Divdends
- ٣ - ردموم إدارية من مستثمري المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في أسواق رأس المال العربي "Management Fees"
- ٤ - رسوم مختلفة من خدمات إستثمارية مالية تحصل عليها للمصارف والمؤسسات الإسلامية ولتتمتع بالإستثمار في أسواق رأس المال العربية "Corporate Advisory Fees"
- ٥ - ومن هذه الرسوم
- ٦ - رسوم من إقتبالات عامة أو حاصة
- ٧ - رسوم من تقيوم أسمهم شركات
- ٨ - رسوم ممان الإكتتاب "Underwriting"
- ٩ - رسوم ممان الإكتتاب "Syndicated Financing"
- ١٠ - رسوم حفظ الحفظ والامان "Custodian Fees"
- ١١ - وحديات القيام بإعمال البنية عن شركات "Nominee Fees"
- ١٢ - حاصناً معص العرو الذي يستتبع إقطاع أمصريه الإسلامي أن يسلكها لإستثمار في سبور رأس مال العرة
- ١٣ - سببب شركة مصدرة إستثمارية تابعة أو إنشاء فرع مصريه محلي لإحدى المصارف الإستثمارية الإسلامية الخارجية
- ١٤ - الإقتراع مع شركاء محليين لتمسك بصناعة مشتركة "Joint Ven-ture"
- ١٥ - في حقل الإستثمار في أسواق المال العربية
- ١٦ - سطر منجاة إستثمارية إسلامية بالإقتراع مع مصارف إستثمارية محلية بغرض الإستثمار في أسواق المال العربية
- ١٧ - إستثمارات فردية وعينية في سوق من أسواق رأس المال العربية بالتمتع مع حدى المؤسسات المالية للإستثمار في أسواق رأس المال

دور البنك المركزي في إنماء وإعمار لبنان!

- ١ - الحاجة الإلكترونية.
- ٢ - توحيد إسطاق الصك بين جميع المصارف.
- ٣ - وضع نظام خاص يشمل استخدام بطاقات الائتمان Credit Cards.
- ٤ - مشروع مركزية العملاء المتطوعين عن تسجيل التزاماتهم Centrale Des Impayes.
- ٥ - استخدام الصكوك الموزعة الدفع، وزيادة عدد الصكوك المرتفعة منها من دون دفع أصبحت تشكل نسبة ١٥٪ من عدد الصكوك المتداولة ونسبة ٢٠٪ من قيمة هذه الصكوك، وبالتالي تزيد من مخاطر العمل المصرفي، لذلك حرص مصرف لبنان وبالتعاون مع جميع المصارف، وفي إطار تنظيم العمل المصرفي وإعادة تفعيل دور الصك، واستخدامه كأداة ائتمانية إضافة إلى الخفيف من حالات النزاعات القانونية، حضروا مشروع مركزية العملاء المتطوعين عن الدفع والذي سيتم العمل فيه خلال أقل من شهرين.
- ٦ - مشروع القانون الذي يتعلق بالعمود الائتمانية والذي أحاطته الحكومة منذ فترة مسيحية إلى المجلس اللبناني.
- ٧ - مصرف لبنان هو السماح للمصارف والمؤسسات المالية المسجلة لدى مصرف لبنان بأن توفض تحت إشرافه ورافقتها الأموال المزمّنة عليها في مشاريع اقتصادية مختلفة لحساب وعلى مسؤولية أصحاب الأموال الشخصية وبالتالي، يمكن من المدخل في صلب المشاريع الاستثمارية، وليس فقط الإكتفاء بعرض عمولات وفوائد.
- ٨ - إن هذا الأمر غير متاح في ظل التشريع الحالي المعمور عليه في قانون النقد والتسليف، الذي يوجب تخصيص عمل المصارف بصورة أساسية بالتسليف لمصارفها وعلى مسؤوليتها عن طريق الأموال المنقولة من المصارف.
- ٩ - كما أن مشروع القانون هذا يفسح المجال لتقيام بعمليات تدخل في نطاق مفهوم العمليات التي تقوم بها المصارف الإسلامية، كذلك، في عمليات مشاركة وإستثمار مشاريع معينة لأجل يمكن أن تكون طوية من دون أن انعكس محتمل على أوضاع المصرف والمؤسسة المالية.
- ١٠ - مشروع قانون لتنظيم مهنة الصيرفة ومؤسسات الوساطة المالية.
- ١١ - وهذا المشروع، أملتته التوقعات المرتفعة لتطور الأسواق المالية في لبنان، من خلال تنظيم جديد لمهنة الصيرفة، وإيجاد إطار تشريعي لعمل مؤسسات الوساطة المالية لتتلاءم والتشريعات الحديثة خصوصاً لمهنة منع غسل الأموال، ولعدم تسريب معلومات للتعاملات في الأسواق المالية ولحماية المستثمرين الذين يلجأون إلى خدمات مؤسسات الوساطة المالية.
- ١٢ - وما أن تطوير الأسواق المالية يعتبر من مهام مصرف لبنان المركزي، مفهوم المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف، وبالطريق إلى ما للاستقرار المالية من دور أساسي في عملية إعادة إعمار لبنان من خلال تأمين الإستثمار وتزويج الأموال المنقولة تدفقها إلى لبنان نتيجة لهذه الأعمال لذلك قام مصرف لبنان بتنظيم السوق الثانوية التي بدأت عملها في سنة ١٩٩٤ وأنشأ أيضاً شركة خاصة عرفت باسم «ميدكتير» مهمتها عمليات مقاصة، بحفظ الأوراق المالية، وهي تشبه بشركة Sicovam التي في فرنسا ومصرف لبنان، يملك الحصة الكبرى في هذه الشركة.
- ١٣ - ومن منطلق إيمانه بأهمية الأسواق المالية وضرورية إيجادها لتأمين تدفق رؤوس الأموال اللازمة لمصلحة الإستثمار في لبنان، لذلك يرأس مصرف لبنان، حالياً مجلساً للدراسات والأبحاث، يضم نخبة من رجال القانون والاقتصاد والمصارف، ويكثف ومنذ عدة أشهر، على تحضير مشروع قانون لإنشاء الأسواق المالية في لبنان أملاً في لعبه دوراً فعالاً في المنطقة مستقبلاً.
- ١٤ - أما الخطوط العريضة للمشروع فيمكن إيجازها بما يلي:
- ١ - التنظيم المقترح هو تنظيم مدجج بين النظام الفرنسي للأسواق المالية والنظام المعمول به في الولايات المتحدة الأميركية.
- ٢ - إنشاء مجلس أعلى للأسواق لا استقلاله المالي والإداري من جهة المحافظة على الأسواق المالية وتطويرها، كذلك حماية المدخرات الإستثمارية، وتأمين النمو الاقتصادي المتوازن في البلاد.
- ٣ - إنشاء هذا المجلس بموجب قانون خاص.
- ٤ - الهدف من إنشاء هذا المجلس إضافة إلى تفعيل الأسواق، كما سبق ذكره، تأمين الشفافية اللازمة التي تؤمن الثقة لرؤوس الأموال الطويلة بين مستثمر في لبنان التي تخدم عملية الإنماء وإعادة الإعمار فيه.



- القسم الأول - المصرف المركزي انشأته، تسميته، مركزه، وأعماله تحدهه المواد من ١٢ إلى ١٦ وأهم ما فيها:
- ١ - للمصرف المركزي أن يتمتع بالاستقلال المالي.
- ٢ - لا يفسخ لقواعد الإدارة وتسيير الأعمال والأرقام التي تفسخ لها مؤسسات القطاع العام أي:
- ١ - التفتيش المركزي.
- ٢ - مجلس الخدمة المدنية.
- ٣ - رقابة ديوان المحاسبة.
- ٤ - قانون المحاسبة العامة.

- ج - وأعمال المصرف تخصصه له الدولة.
- سأتناول هذه النقاط بإسهاب موجز وسأعرض لأهداف التي قصدتها لفتترة.
- أولاً فيما يتعلق بالإستقلال المالي

من الواضح أن منح الإستقلال المالي للمصرف المركزي بهدف بالدرجة الأولى إلى منح الحكومة من استخدام المصرف بقصد الزامه باتباع توجيهات هذه الحكومة المالية. لذلك قصد المشرع من منح المصرف وإدارته إمكانية وضع ميزانيته للسنة المالية، وتأمين الموارد اللازمة لها من دون موافقة لا الحكومة ولا وزارة المالية ومن دون أن يكون هناك أي رابط بين موازنة المصرف المركزي وموازنة الدولة العامة.

ولكن، يحق للدولة مراقبة أعمال المصرف وتقديم التقارير اللازمة لوزارة المالية من خلال مفوض الحكومة الذي أنشأه في قانون النقد والتسليف، هذه المهام بموجب المواد ٤٦ - ٤٧ من قانون نقد والتسليف.

ثانياً، أما دفع رأس مال للمصرف من قبل الدولة فإن الهدف الأساسي منه هو الطابع العام للمدور الذي يمس المصرف المركزي، إلى القيام به في حياة البلاد الاقتصادية، وإعتبار أن لا يكون للمصرف المركزي أي هدف بقصد تحقيق الأرباح في إتمام المهام الموكلة إليه. وعمل الحكومة هذا يبعد القطاع الخاص ولا سيما المصارف عن عتاش إسهام في الإدارة وفي تراوات المصرف المركزي، ويؤهل للمصرف حرية التصرف تجاه القطاع للمصرفي، كي يتسنى له القيام بالمهام الموكلة إليه بفعالية وما يقدم مصالح البلاد العامة.

في هذا السياق أيضاً نجد أن القسم الثاني من الباب الثاني الذي يتناول تنظيم المصرف المركزي (المواد ١٧ - ٢٤ ق. ٥ - ٥ - ٥) حدد إدارة المصرف بمهنة المحاسبة التي تتألف من المحاكم وأربعة نواب للمحكمة، ومن مجلس يديره (المجلس المركزي).

١ - أن نظام المحاكم ونوابه موضوع بصورة تضمن إستقرارهم، وإستقلالهم، فهم معينون لأجل محدد قابل لتجديد، ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم. إلا للأسباب المنصوص عنها في القانون (المواد ١٨ و ١٩).

كما ينبغي أن تتوفر لدى المحاكم نوابه الشهادات الجامعية، والخبرة، والصفات المهنية التي تستوجبها ممارسة وظائفهم وعليهم أن يخصصوا كل نشاطهم لتعليم في «المصرف المركزي» وأن يتمتعوا خلال ولايتهم عن أي مساهمة في المؤسسات الخاصة (المادة ٢٠).

لقد تعدد المشرع في تحديد ما تقدم خاصة لمهنة الإقالة عدم جعل إمكانية الإقالة أداة ضاغطة من الحكومة، على المحاكم ونوابه، بقصد إلزامهم باتباع سياسات معينة تناسب توجهات الحكومة. وما أن «المصرف المركزي» يحكم تكوينه يتمتع باستقلالية تامة، فقد حظر القانون على الحكومة ممارسة سلطة إقالة المسؤولين استثنائياً إلا ضمن الأصول القانونية المحددة في قانون النقد والتسليف، كما سبق ذكره.

٢ - أما «المجلس المركزي» فيتألف من المحاكم رئيساً ومن نواب المحاكم ومن مدير عام المصرف ومن مدير عام الاقتصاد الوطني كاعضاء، مع العلم بأن تشييعهم الآخرين: (مدير عام المالية ومدير عام وزارة الاقتصاد)، لا يعلن داخل «المجلس المركزي» كمنوبين عن الدولة وإنما يعطونهم الشخصية وهكذا يتم التعاون بين الدولة والمصرف المركزي من دون أن يستقلالية المصرف، كما روعي في قيام «المجلس المركزي» بلعامة لا يتعارض ومتطلبات الفعالية والسرية في عمل «المصرف المركزي».

إن أهمية دور المصرف المركزي في مختلف المجالات الاقتصادية وأثر التدابير التي يمكن أن يتخذها خصوصاً في حقل تنظيم التسليف، كما أن مسؤولياته الناجمة عن تعاونه مع الدولة بصفتها مستشاراً اقتصادياً لها تفرض على هذا المصرف واجب متابعة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وعليه أن يكون ضمن صلب عالم المال والأعمال عن طريق اتصالاته المباشرة مع رجال المصارف، والتجارة، والصناعة، والزراعة وهذا الإتصال من الهام الأساسية للقيام على المصرف المركزي.

وننتقل هنا إلى تحديد مهمة المصرف المركزي العامة:

١ - مهمة المصرف المركزي العامة هي المحافظة على النقد تأميناً أساساً تقدم اقتصادي واجتماعي دائم، وقد حدد المشرع هذه المهمة كمهمة رئيسية ومركزية يكلف تحقيقها المصرف المركزي، وما أن إستقلالية المصرف المركزي في تحديد سياسة النقدية وتنفيذها تقتضي أن يكون هناك وضوح في مهمة البنك وتحديدها حصراً بالمحافظة على الإستقرار النقدي مع باقي دور ومؤسسات

■ قد يتبادر إلى الذهن أن موضوع الإعمار والإنماء محصور بالمجالس والمؤسسات والمقاولين وشركات المقاولات، والحقيقة أن جميع المؤسسات والقطاعات معنية بهذا الموضوع بسبب مختلفة. من هذا المنطلق فالمصرف المركزي في لبنان معني بدوره بتقديم المساعدة لعملية الإنماء، من خلال تأمين الظروف النقدية والمصرفية اللازمة، كذلك له دوره في عملية إعادة الإعمار من خلال المساعدة على تأمين الأسواق المالية اللازمة لمصادر الأموال الضرورية لعملية الإعمار هذه. عندما نتكلم عن «مصرف لبنان»، نتناول قانون النقد والتسليف، وعندما نتناول قانون النقد والتسليف يجب أن نمر على النظام النقدي الذي سبق هذا القانون. إن نظام لبنان النقدي الحالي بدأ تاريخياً مع الترتيبات الفرنسية - الإنكليزية - اللبنانية - السوري بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤١ والذي أدى إلى الإقفالية اللبنانية - الفرنسية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ أي بعد ٢ سنوات.

هذه الإقفالية بين لبنان وفرنسا، عملت على تصفية العلاقة القائمة بين النقد اللبناني والنقد الفرنسي حيث كان الليرة مرتبطة بالفرنك الفرنسي ونسبة محددة بمبلغ ٢٠ فرنكاً لكل ليرة لبنانية.

وهذا لا بد من الإشارة إلى أن العلاقة في حينه بين «الليرة» والفرنك، الفرنسي بدأت بالتصعية فبدأ اعتباراً من سنة ١٩٤٤ حين تخلى لبنان عن تغطية إصداراته النقدية بالليرة من الفرنك الفرنسي إلى القاعدة الذهبية لدى «البنك الدولي» في سنة ١٩٤٧ مما بدأ يغير النقد اللبناني مديناً بالاستقلال، وأصبح ذلك تاجراً بموجب اتفاقية ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ التي سبق ذكرها ومن الضروري أيضاً الإشارة إلى أن إصدار النقد اللبناني كان أمثلاً لميلن سوريا ولبنان، بموجب الإقفالية المسقودة بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٢٧ مع الحكومة اللبنانية والتي عتست على ما يلي:

- ١ - أن يمارس بنك سوريا ولبنان، أمثارات الإصدار.
- ٢ - فرع الإصدار لديه منفصل ومستقل عن الفرع التجاري.
- ٣ - هو مصرف الدولة التي تعتمد على عملياتها المالية.
- ٤ - يفسخ لرقابة الدولة.
- ٥ - وهو بنك البنوك الذي تعود له هذه الأخيرة، لإيجاد الفرص النقدية لديها وإستغلالها منه عند الحاجة.

إذاً هذا ما كان عليه دور «بنك سوريا ولبنان» في حينه. مهمات محمولة، خضوع لرقابة الدولة من دون أن تكون له أي صلاحية في مراقبة أعمال المصارف أو أن يمارسها. هذا ما كان عليه علاقة بالبنك في سياسة المصارف التسليفية، ولا يتعدى شروط ممارسة العمل المصرفي، غير أن نجد ما يعرف «بمستودق تثبيت القطع» مساعد في حينه على التفتيش على تطور الكتلة النقدية، والتسليف تبعاً للمتطلبات الراضع الاقتصادي.

وفي الحقيقة أن هذا النظام على وضعه البسيط ساعد على تطور وإزدهار الاقتصاد اللبناني بانتظام. كما أعطى برهانا على مرونته وفعاليت خلال الأزمات السياسية التي مرت بالبلاد خلال سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٨.

وفي الحقيقة، إن النمو الذي حصل في حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات، الذي تناول حركة الإستيراد والتصدير وحركة البناء في بيروت والمناطق، إضافة إلى تطور ميزانية الدولة من ناحية التوازنات، والتفان، تلك تطور عند المؤسسات العاملة في التجارة والصناعة والزراعة، بمعنى آخر نجد أن اللبنانيين قد عرفوا في حينه كيف يستفيدون من موقع بلادهم الجغرافي ومن مدى مزاياهم الفطرية للأعمال إضافة إلى الظروف السياسية التي حصلت في بعض البلدان العربية وذلك في ظل نظام اقتصادي حر.

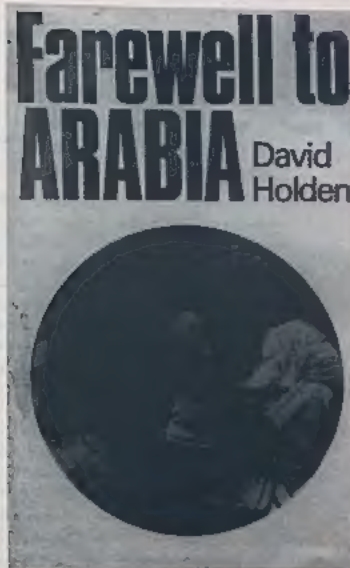
نتيجة لكل ما تقدم تكرر عدد المصارف في لبنان بصورة مطردة ونجد أن عدد هذا المصارف في عام ١٩٤٥ كان في بيروت ٩ مصارف منها ٦ مصارف أجنبية و ٣ مصارف لبنانية وفي سنة ١٩٥٥ كان هناك ٣٦ مصارف منها ١٧ لبنانية و ١٩ أجنبية، وفي سنة ١٩٦١ ارتفع عدد المصارف إلى ٢٢ مصارف (١٦ أجنبية و ٦ لبنانية) وفي سنة ١٩٦٢ ارتفع عدد المصارف العاملة في لبنان (اليوم) عاملاً منها ٥٦ مصارف لبنانية و ١٧ أجنبية وزاد هذا العدد ليصل في نهاية ١٩٦٢ إلى ٨٧ مصارف منها ٦٦ مصارف لبنانية و ٢١ مصارف أجنبية تتبع لها فروع في المناطق بلغت في حينه ثمانية أفرع.

إن الإشارة إلى أهمية إحصاءات والأرقام تصل بنا إلى معرفة حجم الإسهام الذي حصل في القطاع المصرفي وتزايد أهميته في بداية الستينيات، مما أسدع بالضرورة تنظيمها خاصاً للمحافظة على سلامة الإصدار بصورة أعم سلامة الاقتصاد نظراً إلى ما ولانحاز من أثر مهم في الإستقرار المالي، والنمو الاقتصادي للبلاد، كذلك ضرورة مراقبة المصارف لمهنة قدرتها على خلق النقد بوساطة التسليف المصرفي، الذي يؤدي، إذا لم يكن مديراً ومتموالياً، إلى مخاطر تشعبية تزيد إلى نتائج سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وقد تلازمت الحاجة إلى خلق مثل هذه المؤسسة مع انتهاء أجل الإمتياز الممنوع لبنك سوريا ولبنان، في سنة ١٩٦٧ الذي ينتهي أجله بتاريخ ١٩٦٧/٢١/٢١.

لذلك وضعت الحكومة اللبنانية في حينه «قانون النقد والتسليف» الذي تضمن ستة أبواب ستأقفل منها الباب الثاني تحديداً والذي يتعلق بالمصرف المركزي (المواد ٢١ و ٢٢) من «قانون النقد والتسليف».

وداعاً للجزيرة العربية، في مخطوطة تصحيحية

صفحة مجهولة من تاريخ الصراع على «واحة البريمي»



غلاف كتاب دافيد هولدن: وداعاً للجزيرة العربية

أشار إليها بالشكر في مستهل رسالته، ليقول إن مثل هذا «التفرد» وإن كان ممكناً أن يقوم به شخص آخر غير تشونسي، إلا أن الرجل المعني وأمثاله لا يمكن أن يفكروا في ذلك. فهو ضابط سابق في جيش الهند، ورجل صلب ومستقيم ومنضبط ولا يحب الدعاية. إنه رجل على «الذقة القديمة» في عالم «الذقة القديمة»، وطريقته القديمة المقدسة للواجب امتلئ سيارته وسابق الريح عبر الغبار الخائفة وسط بساطين النخيل الساحلية ليصل إلى صحرى القباء السلطان في الوقت المناسب.

وعندما قدم تشونسي رسالته إلى السلطان أجري السلطان معه

مباحثة الجلالة مؤداها أن السعويين قد وافقوا على التحكيم نتيجة لتحركاته، وبالتالي لم يعد لزوم أن يواصل تحركاته الحالية. ووافق السلطان على ذلك، فخابرت وزارة الخارجية وتلقت موافقتهم. وعندما غادر السلطان وهو يظن بالآلة التي اخترعها عن الحقائق^{١٤}

وقد حدث أن تمطلت سيارتي في الطريق، ووجدت السلطان ينتظري لدى وصولي، في حين أن الإناء في الواقع لم يكن قد تحرك من نزوة، كما أنه لم يرجع أموال السلطان. أما باقي قصة البريمي فهو شيء معروف.

الرواية الخاطئة

أما الرواية التي صممها المايجور تشونسي في مخطوطته المذكورة، والتي وُثقت في كتاب هولدن فهي التالية:

«وفي لندن كان وزير الخارجية السير أنطوني آيلن يتعرض إلى ضغط أميركي خفية القيام بعمل متهور. وطلب تأكيداً من المسؤولين البريطانيين في الخليج بأن تتم إعادة احتلال البريمي من غير إراقة الدماء. وكان جوابهم أن ذلك سوف يحصل كما يتوقعون، وحققا للدماء أمر آيلن بالفاء العملية، وقد تم ذلك في اللحظة الأخيرة.

وجرى الاتصال بالقوة البريطانية لاسلكياً للبقاء في مواقعهم قبل أسبوع أو أكثر من التحرك، لكن قوات السلطان في صحرى كانت على وشك التحرك في تلك المسيرة الطويلة، ولم يكن ممكناً الاتصال بهم برقياً. وكان أقرب ديبلوماسي بريطاني إلى الموقع المايجور ليسلي تشونسي القنصل العام البريطاني في مسقط البعيد عن صحرى مسافة ١٥٠ ميلاً من الطرقات الوعرة.

إليه نعت رسالة الإلغاء الحاسمة مع تعليمات بتسليمه إلى السلطان على الفور. ويقول منتقدو المايجور تشونسي أن رجلاً أوسع خيالاً منه كان بإمكانه أن يتلخّر متحرراً «بتعطّل ديبلوماسي

وقد جاء في نهاية تلك الأوامر: «إني أنكل عليك لوفقه». وقد نعتت إلى قصر السلطان وأريته أوامري، فذكرني بمحاولات الضبط والإقناع التي مارستها عليه سابقاً لحمله على القيام بهذا الهجوم. فقد كانت تعليماتي أن أحمل على تأكيد سلطتي في المنطقة لطرد المحتل السعوي تركي بن عطيشان من البريمي التي وصل إليها وبمه ثلاثون مسلحاً لحمل السكان المحليين على اتخاذ جوارات سعوية بحيث يستطيع السعويون استئصال ذلك مع حجج أخرى لتأكيد مطالباتهم بسيادة على تلك المنطقة.

بل الواقع أقنعته بأن يرسل مفرزة من جنده مسقط [ملاحظة: يعطي الكاتب إسماء لواء الجنود دارجا في تلك الأيام لكنه غير مقرر]. تماماً، ويقول في ملاحظة حول الموضوع أن السلطان كان لديه لتطويق وتشويش أولئك المفسلين بشن هجوم ليلى مفاجئ، عليهم ونقلهم بالشاحنات إلى الجانب السعوي من الصحراء وتركهم هناك.

غير أن السلطان قال أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك. (أ) في حال فشل الهجوم. (ب) كل ما يحتاج إليه دعم الإسماء في ذلك الوقت والقبائل الداعمة له في الداخل والاضمّام إليه. وقد أرسل إليه مالا بالفعل ورُتب أمر أتباعه للزحف نحو البريمي مع قواته لاحتلال البريمي وإخضاعها بكاملها.

هذا، بالإضافة إلى أن السعويين كانوا قد وافقوا على التحكيم. وهو ما كانت تسعى إليه بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. (التي لها مصالح نفطية في المملكة العربية السعودية)، كان وراء سعي الولايات المتحدة وبريطانيا حل سلمي للمشكلة. (الخط هو السبب الكامن وراء الطموحات السعودية للاستيلاء على المناطق النفطية في الدلفل العماني).

ومضى السلطان يقول أنه يستعد للتوجه إلى صحرى في اليوم التالي، وأنه إذا لم يذهب أو إذا ذهب وإلى الجملة فإنهم سوف يظنون أنه خائف أو فقد أعصابه. (اتباعه وبعض أتباع الإمام كانوا يتجمعون في صحرى منذ أسابيع وهو سبب اقتراحي لأنني كنت متأكدًا من أن شيئاً ما سيطروا لوفقه).

بالتأكيد، مع كل تلك الرايات التي رفعت والهتافات الحماسية التي رافقتها هناك، فإن ذلك سوف يشكل تراجعاً ملحوظاً. ولا يسع للره إلا المتعاطف من وجهة نظر السلطان الآن، نظراً إلى أن قيامه بهذا الحشد في البداية استدعى استخدام الكثير من الإقناع، ولأن السعويين يملكون موارد أكبر بكثير لاستخدامها في حال قروا الرد.

وفي النهاية اقترحت على السلطان أنه نظراً إلى أن تصديحة الحكومة البريطانية في التي حملته على التحرك باتجاه البريمي، ونظراً إلى أن السعويين قد وافقوا على التحكيم، فإنه بإمكانه أن يتوجه إلى صحرى كما هو مقرر، وأنا أتبعه إلى هناك حاملاً رسالة من حكومة

وفي أحد معارض الكتب القديمة في لندن عثرت «الميزان» على نسخة من ذلك الكتاب. وفي وسطها رسالة مكتوبة بخط اليد كتبها المايجور ليسلي تشونسي القنصل العام البريطاني في مسقط مطلقاً على بعض ما ورد في الكتاب. والرسالة المذكورة التي تنشر «الميزان» ترجمتها الحرفية غير مؤرخة وغير معنونة ولا تحمل إسماء، لكن لغة الكتاب جعلت إشارة إلى أن الرسالة مرسلة من المايجور تشونسي في ١٩٦٦ ولا تشير إلى المرسل إليه. وفي أغلب الظن أن الكتاب المذكور بيع مع مخطوطات المرسل إليه وبعثت الرسالة في وسطه.

ويبدو أن الرسالة شخصية من صديق إلى صديق بليل أن أورائها الأربع التي تضم سبع صفحات من الكتاب بالمصم الصغير لم تكن مرفقة.

والتعليق الذي تضمنه الرسالة يدور حول مشكلة واحة البريمي، وهو يلقي بعض الضوء على اللابسات المحيطة بتلك المشكلة في حينه، مما يعطي هذا التعليق أهمية تاريخية لكونه صادراً عن شخص له علاقة مباشرة بالموضوع.

وفي ما يلي نص الرسالة: «في الوقت الذي أقدر كثيراً تقويم دافيد هولدن لشخصي، أجد أن روايتي لا حدث غير صحيحة. فالسلطان كان في مسقط (لا في صحرى) عندما تلقت تعليمات من السير أنطوني آيلن، لوفقه السلطان من الخفي في هجومه على البريمي.



سلطان عمان وخمته

مفتراً في إحدى ضواحي القاهرة في جريمة غامضة لم تعرف حتى الآن أسبابها ووقائعها. وقد كتب هولدن كتاب «وداعاً للجزيرة العربية» في عام ١٩٦٦، سوداً حالة معينة في الجزيرة ومستقبلاً حالة أخرى.

■ في مرحلة انتقال الجزيرة العربية في الستينات من حال إلى حال، قلة من الزائرين استشفروا تلك الحالة الانتقالية بفنائها وأبوابها. ومن هؤلاء كان مراسل صحيفة صاندي تايمز اللندنية دافيد هولدن الذي وجد فيما بعد

الميزان

AL-MIZAN

يزن ويوازن

قسمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد: لمدة: طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة:)

الاسم: _____

العنوان: _____

البلد: _____

ترسل القسمة على العنوان الآتي:

ALP SUBSCRIPTION DIVISION
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
United Kingdom

في الخارج

الطلاب والجمعيات ٢٠ دولاراً

للأعضاء ١٦٠ دولاراً

للأعضاء والشركات ١٦٠٠ دولاراً

الاشتراك السنوي

المملكة البريطانية المتحدة

للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات

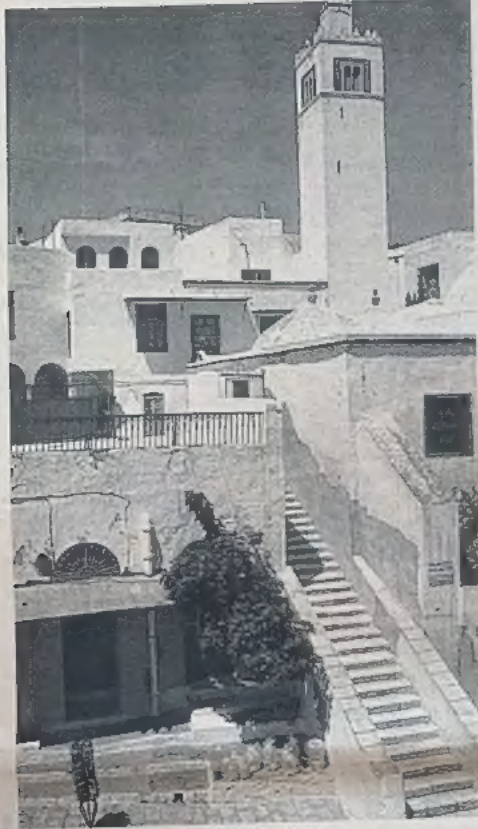
للأعضاء ١٠٠ جنيه

للأعضاء والشركات ١٠٠٠ جنيه

تدفع لأم: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

زارها في السنة الماضية ٤ ملايين سائح

سنة ٢٠١٠ ستحقق تونس ملياراً من العملات الصعبة



سيدي بوسعيد تراث وجمال



«الكامببول» في «دريغا» البوالم من آلاف السنين

موزعة على منطقتين تمتد الأولى على مسافة ثلاثة كيلومترات على مساحة تقدر بـ ٢٦٠ هكتاراً على ساحل البحر وتستضم فنادق وشققاً من الطراز الرفيع بالإضافة إلى بحيرة صناعية وملعب «غولف» وينتزع أن تصل طاقة استيعابها إلى عشرة آلاف سرير، أما المنطقة الثانية (الجنوبية) فيتوقع أن تصل طاقتها إلى ٨٠٠ ألف سرير وفندق مساحتها بـ ٣٥٠ هكتاراً فيما تحصل كلفتها على ١١ مليار دينار.

وفي جزيرة «جربة» يجري حالياً إنشاء مدينة سياحية جديدة في منطقة «لا حضرية» سعتها الإجمالية أكثر من ١١ ألف سرير بينها ستة آلاف سرير في المرحلة الأولى فيما قدرت مساحتها بـ ٢٢٠ هكتاراً. ومشروع آخر لا يبعد عن «جربة» دراسته باتت جاهزة وتتضمن إقامة محطة سياحية في «جرجيس» الساحلية أطلق عليه اسم «بلا مريم» ويشمل ٢٥٠ هكتاراً وقدرت كلفة المشروع التي استكملت الدراسات الفنية في شأنه بـ ٢٧ مليار دينار ويتوقع أن يتسع لـ ١٤ ألف سرير خصوصاً أنه سيستفيد من قرب «مطار جربة الدولية» الذي يقع قبالة «جرجيس» وفي سياق السعي إلى استثمار الجزر السياحية سنتشئ تونس مدينة سياحية في جزيرة «فرقة» على مساحة تقدر بـ ٢٠٠ هكتاراً ويتوقع أن تصل طاقة استيعابها إلى ١٠ آلاف سرير.

أما في شمال العاصمة فيجري إعداد الدراسات الفنية لإقامة مدينة سياحية في منطقة «غار الميم» التي تقع بين البحر والجبال الخضراء وتقدر سعتها بـ ١٧ ألف سرير.

طموح تونس أن تجني من مواسم السياحة ملياراً من العملة الصعبة سنة ٢٠١٠ وما يعد من خطط أن يكون مبعداً عن تحقيق هذا الطموح.

سوسة الشمالية، لتابعة تنفيذ المشروع، وعلى مقربة من «هرقل» ستنشأ مدينة سياحية أخرى في «السلوم» التي تمتد ٧٠ كيلومتراً عن العاصمة و٢٠ كيلومتراً عن «حمامات» ويؤمل أن يكون لهذه المدينة السياحية مستقبل كبير كونها تقع على مقربة من مطاري «قرطاج» و«المستير» الدوليين، وهي ستكون

المرحلة الأولى من إنشاء المدينة السياحية بثمانين المرافق والبنية الأساسية ولعب «الفولف» وميناء ترفيهي بالإضافة إلى بناء فنادق وشقق تبلغ طاقة استيعابها ٢٢ ألف سرير، وأنشئت أخيراً شركة للدراسات والتبئية بمساهمة مصارف تنمية محلية ومؤسسات سياحية في مقدمها «شركة التنمية السياحية في

١٧,٦٪ بين «المستير» و«صفاقس» أما على مستوى طاقة الاستيعاب لبقية الخيارات فقد سجلت مناطق «عين دراهم» و«طبرقة» تراجعاً يقدر بـ ١٠,٦٪، «بئرزة» و«باجة» ٨,٤٪، «نفخصة تيزو» ٢,٥٪ بينما في المقابل سجلت مناطق «سوسة» و«القنول» زيادة بـ ٨,٥٪ في المائة و«نابل الحمامات» ٧,٢٪ و«جرجيس» ٢,٩٪ وأخيراً «تونس» و«زغوان» ٠,١٪ وقد سجلت منطقة «صفاقس» المستير» أفضل نسبة استيعاب بزيادة ٢٧,١٪.

أما طاقة الاستيعاب في الفنادق والأسرة المستقلة فإن توفر إلى الآن ما يزيد على ١٢٤ ألف سرير أي بزيادة تقدر بـ ٩٪ تأتي في مقدمتها منطقة «جربة» - «جرجيس» التي استطاعت توفير ٢٦٧٧ سريراً جديداً مكن من الرفع في طاقة الاستيعاب. وتأتي في المرتبة الثانية «المستير» - «صفاقس» بـ ٢٣٨٢ سريراً جديداً، و«سوسة» - «القنول» بـ ١٤٧٦ سريراً وقد وصل عددها إلى ١٤٢٣٢ وذلك حتى آب/أغسطس ١٩٩٤ مقابل ما يزيد قليلاً على ٢٨ ألف سرير سنة ١٩٩٣، أي بزيادة ٥,٨٪.

مقارنة مع الفترة ذاتها سنة ١٩٩٣ ما عدا تراجعاً نسبياً في السياح الإيطاليين والأسبان أما السياح الألمان فقد ارتفعت نسبتهم إلى ٢٢,٨٪ أي ٧,١٠٠ ليلة أي ما يعادل ٤,٤٪ من مجموع الأوروبيين الوافدين على تونس. بالنسبة إلى السياح الفرنسيين الذين يحتلون المرتبة الثانية فإن الليالي التي قضوها في تونس سجلت ارتفاعاً يقدر بـ ١٤,٣٪ للشأنية أشهر الأولى سنة ١٩٩٤ بينما سجل السياح البريطانيون نسبة ارتفاع متواضعة قدرها ٥٪ لكن على الرغم من ذلك فإن السياح الإيطاليين احتلوا المرتبة الرابعة بزيادة ٩,٦٪ مقارنة مع بقية الجنسيات.

على مستوى الليالي المقضاة بالنسبة إلى السياح المغاربة فقد سجلت الأرقام نسبة ٣,٦٪، فبالنسبة إلى المغاربة تقلصت نسبة الذي تراجعت نسبة قدامهم إلى تونس بـ ٣,٢٪.

وحسب الإحصائيات أيضاً فإن نمو السياح المقيمين في تونس يزايد بإفراد إذ سجلت حتى شهر آب/أغسطس ١٩٩٤ مليون ١,٥٨٨ ليلة، من جملة ١٨ مليون ٩٩٠,٣٩٨ ليلة على المستوى العام وهو ما يفيد أن الفارق بين الفترتين ١٩٩٣ و١٩٩٤ يقدر بـ ٧,١٥٪.

تونس تاكل خبزها من القطاع السياحي، تنتظر الصيف لتكتف جئها من العملة الصعبة التي تنمي بها القطاعات الاقتصادية الأخرى. ولأن القطاع السياحي بهذه الأهمية لحظت ميزانية ١٩٩٥ العامة زيادة ميزانية وزارة السياحة والصناعات التقليدية، فبلغت ما يقرب من ١٧ مليون دينار، بعدما كانت سنة ١٩٩٤ في حدود ١٥ مليوناً.

وقد بدأت الحملات الإعلانية والترويجية، التي قامت بها الهيئات المختصة في البلدان الأوربية، (التي ما زالت الحور الرئيسي للسياح على الرغم من الجهود التي يبذلها التوانسة لإجذاب الكنديين والروس واليابانيين والأميركان). تأتي بالجن، إذا اكتمل الحجز هذا الموسم في الكثير من الفنادق منذ شهري آذار/مارس وتيسسان/أبريل للمضيفين.

وفي قراءة للإحصائيات عن موسم ١٩٩٤ فإن تم تسجيل استقبال تونس ما يقرب من ٤ ملايين سائح قضوا ٥٧٦,٩٤٠ ليلة وهذا الرقم يشكل زيادة نسبتها ١٥,٢٪ في المائة عما كانت عليه الحال في موسم ١٩٩٣.

أما الوافدين إلى تونس، غير المقيمين فقد ارتفعت نسبتهم إلى ٥,٢٪ في المائة خصوصاً من السياح المغاربة. وهذا التحسن مكن من تحسين نسبة التغطية بزيادة ٢,٨٪ في المائة و«مكتن تجاور» ٥٢,٤٪ إلى ٥٥,٢٪ في المائة ما بين سنة ١٩٩٣/١٩٩٤.

أما بخصوص عدد الأسرّة المتوفرة فإنها بلغت ١٢٤ ألف سرير أي بزيادة تقدر بـ ٩,٨٪ عما كانت عليه سنة ١٩٩٣ أثناء الفترة ذاتها مع الإشارة إلى أن نسبة ارتفاع مدة الإقامة سجلت تحسناً ملموساً إذ تطورت من ٥,٩ إلى ٦,٤ يوم لكل سائح أعاد القدوم إلى تونس.

الأجانب في الإحصائيات

وفي الإحصائيات أيضاً أن السياح الأوروبيين أمضوا ١٦٦٦ ليلة حتى آب/أغسطس مسجلين بذلك نسبة ارتفاع تقدر بـ ١٥,٨٪



سوق شعبية في تونس المدينة



غيرها، لكننا نفترض ان هناك سببا جوهريا لهذا الاعتصام

والواقع، ان كتاب الامير الحسن بن علي، المسيحية في العالم العربي، يبين بوضوح للسفلة المسيحية، ويسرد دقيق ومقتضب جدا للحجرات والمفردات التاريخية ولشؤون المثل والمذاهب والانشقاقات المسيحية منذ قيام الكنيسة البولسية في البدايات الاولى للمسيحية الى اليوم، حتى يمكن القول ان هذا الكتاب يشكل قاموسا مستقصا يعنى عن قاسوس اوكسفورد للكنيسة المسيحية، الموسع، ونظرا الى اهمية هذا الكتاب المؤلف بالانكليزية والعلف بلغات سامية، ونظرا الى ان الامير الحسن هو الامير العربي الثاني الذي ينشر كتابا بغير لغة الام، بعد الامير خالد بن سلطان الذي اجمل هذه الزاوية في العدد الماضي [العدد التاسع - المجلد الثاني، حزيران/يونيو ١٩٩٥]، فقد ارتأت «الميزان» ان يحتل ولي العهد الاردني هذه الزاوية من قبيل تسليط الضوء على القضايا المعاصرة في العالم العربي، ولا سيما ان لثلاثين من الامير الحسن في بعض الاوساط الصحفية انه في اتجاهاته السياسية العامة من «الإسلاميين» مما يعطي لكتابه عن المسيحية العربية اهمية اضافية. والملت في كتاب الامير الحسن هذا أمورا أساسيان:

توكيده على الحالة المارونية في لبنان منذ نشأتها الى اليوم، وإشارته الى «الاعتصام الخفيف» للوجود المسيحي في الشرق في الحقيقة الأخيرة، ويستند الامير الحسن الى المؤرخ العربي السعودي في القرن العاشر لتحديد نشوء الكنيسة الكارولوية في عهد الاميراطور البيزنطي موريس (٥٢٢ - ٥٦٢)، لكنه لا يشير الى املاحه مريسي على يد صباط صغير في الجيش مما أدى الى الاحتلال الفارسي لآسوريا، وبالتالي الى الحرب البيزنطية - الفارسية على سوريا (والجزيرة العربية) بين الاميراطور هرقل وكسرى أبرويز قبل او اثنا ظهور الاسلام.

غير ان الامير الحسن يقول ان الفقه الماروني القائم على «الشيعة الواحدة، وسط

بروفيل

أمير الموعظة الحسنة...

■ للامير الحسن بن طلال شقيق العاهل الاردني الملك حسين وولي عهده مواصفات قل نظيرها بين العائلات الحاكمة في البلاد العربية. فقد عرف عنه اهتمامه الجدي بشأنه التقدم الحضري والافاق المستقبلية لهذا التقدم، وما يستتبع ذلك من بحوث ودراسات ومتابعات وتنسيق، وبالتالي، فإنه من غير المستغرب ان يبلغ بلد مثل الأردن ليس لديه أي موارد طبيعية تذكر سوى جهود ابناءه، مستوحى من التمسك بالبلد الذي بلغه الآن.

وفي هذا التهج الذي سار عليه الأردن يحتل الامير حسن منزلة خاصة للرد للخاص الذي لعبه باهتمامه الجدي بمسائل التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فقد عرف عنه والشهر بأنه من كبار «الإماميين» في الأردن وفي العالم العربي.

ولكن كان الامير الحسن قد اشتهر بالإنشائية، فإن حتى صدور كتابه الأخير باللغة الانكليزية بعنوان «المسيحية في العالم العربي» لم يعرف عنه انه من ثقافة التاريخ الديني والمذاهب الدينية، ولم يقد على منح كنيسة انكليكانية في اوكسفورد واعطا وكانه الواعظ الأميركي الشهير بيل غراهام، أو رئيس اساقفة كاثوليك جرج كاري، وتشتت الصفح البريطانية والعالية خبر تلك الموعظة، لما تسلمت الآراء، على كتابه المذكور الذي يقع في ١٢٠ صفحة من الحجم المتوسط.

ولا ندري لماذا حول الامير الحسن اهتمامه من المسألة الإنشائية الى المسألة الدينية، ولماذا بدأ اهتمامه الديني بالمسألة المسيحية قبل

بالعاطفة الجياشة بدل النطق الراضح. لكننا لا ندري ما إذا كان الامير الحسن يلهذ في الصميم ان هذه الموعات قد تطول أكثر من غيرها، ولا سيما ان الوجود اليهودي سوف يطول أيضاً، أو ان هذه الموعات قصيرة وطويلة، هي نمط متواصل ومفكر، وانها من الأسباب التي تؤذي، قبل انصارها المفترض، حسب تحليل ولي العهد الاردني، الى المزيد من الانحصار في الوجود المسيحي. ومع ذلك، فإن ثقة الامير الحسن بمستقبل الوجود المسيحي في المنطقة تبدو قائمة على التمتني وعلى النظرة الانشائية التاريخية الى هذه المسألة، وهي بالتالي تشكل دعوة الى هؤلاء المسيحيين للتشبيث بالبقاء في بلدانهم لا لانه يعدهم بدور في «العالم العربي المستقبلي».

لأنه يرى ان بقاها من شأنه ان يسهم في تحديد مستقبل العالم العربي.

ويختص الامير الحسن كتابه بالفكر «ديني» حقيقة واقعة وهي ان المسيحيين العرب ليسوا غريباً بأي شكل من الأشكال عن المجتمع العربي المسلم، وهو مجتمع شاركوا في تاريخه وثقافته طوال أربعة عشر قرناً متواصلة من دون انقطاع حتى اليوم، واسهموا باستمرار في حضارته المادية والمعنوية اسهاماً بارزاً سواء بمبادرتهم الذاتية أو بالتكليف المؤتمن. ويمثل هذا التراث من الثقة والحوافا الحسنة لصالحهم، لا داعي ان يشعر المسيحيين العرب بالخوف من الاتي أكثر مما يشعر بقية العرب، فما عرفوا به تاريخياً من صير وصلاية وجدارة، وما تسنى لهم من قيادات غلاقة، ان يواجهوا صعوبة في ايجاد مكانهم في العالم العربي المستقبلي لصالحهم ومصلحة الأطراف المعنية.

وإذا ارتبنا ان طبيعة الحرب يشعرون بالخوف، على قول الامير الحسن، وإن خوف المسيحيين قد يكون أشد من خوف بقية العرب أدركنا ما يساور الامير من قلق ليس فقط على الوجود المسيحي، بل على ان يكون العالم العربي المستقبلي قائماً على الخوف. ومن هنا يمكن ان نذكر أهمية دعوة الامير الحسن المسيحيين الى البقاء، ولكن هذا البقاء، لكي يبقى، ولمعه ما هو أكثر من الموعظة الحسنة!

يعرض وليم في المستقبل للمسيحي في العالم العربي في ضوء «الاصولية الإسلامية». وفي أغلب الظن ان ولي العهد الاردني اود ان يطمئن ما تبقى من المسيحيين في العالم العربي من خلال تحليل نظري للأصولية كموجة، بالقول ان الموجات مهما تعاظمت صيرها في النهاية الانحسار. فهو يقول في ذلك: «كثير من القلق حول مستقبل المسيحيين العرب يجري التعبير عنه في الدوائر العالمية ووسائل الاعلام العالمية كذلك، فإن مخاوف كثيرة في المستقبل برودة المسيحيين داخل العالم العربي، وخاصة بالنسبة الى موجات الاصولية الإسلامية التي تكتسب عدداً من الاقطار العربية خلال العقد الأخير، فالناس الذين يسارهم مثل هذا القلق أو الخوف قلما يأخذون في العصيان ان من طبيعة الموجات، مهما كانت عاتية في الظاهر، انها تنحصر عندما تستهلك قوتها الدافعة الابتدائية، وخاصة في حالة الموجات ذات السلوك الاجتماعي المفرح

الانقسام المعقدي في المسيحية في تلك الوقت، كما يشكل ارتدوكسية جديدة كمفيدة رسمية للإمبراطورية البيزنطية كلها لو لم يستعمل الاميراطور هرقل اعلانها كذلك. يترسم اميراطوري عام ٦٢٨ مما أدى الى رفضه من الجسم المسيحي، الى خلق انقسام جديد في المسيحية الرومانية، فرفضها اهل «الطبيعة الواحدة» كما رفضها «الخنطريونيون» ليس فقط لإعتبارات دينية وإنما أيضاً لأنها، كما قال «مسلكت إحصاءاً مزيماً للعقيدة المسيحية المقدسة الى الإنشائية والمصلحية السياسية» (الصفحة ٤٤-٤٦).

ويصرف النظر عن استعراضه للمسائل الفقهية أو اللاهوتية، في بدايات الكتاب، ثم للمسائل الانشائية من حيث اعداد ونسب المسيحيين في الدول العربية في نهاية، فإن ما عرضه في نهاية الفصل الأخير يعبر عن «المسيحيين في العالم العربي الحديث»، بيني مثيرة للجدل والاعتقاد ويستدعي المناقشة لأنه

الضيف

«الفارسية، تلقي القفاز في وجه «الحريرية»

عصام فارس يتحدى رفيق الحريري في عقرداره!

● بطريك الروم الأرثوذكس انطاكيوس الرابع هزيم، امضى زهاء اسبوع في لندن شارك خلاله في تكليف الامير بالفرس ابن ملك اليونان قسطنطين هلي ماري. شائنات اينة المياريدير الأميركي روبرت ميلر. وكان البطريوك موضع تكريم السفارتين اللبنانية والمصرية، والجمعية الانطاكية الأرثوذكسية، في لندن.

● وكالة «اسوشيتد برس» في نيويورك، كرمت كبير مصوريها هاري كوتنكيجان فخرية مراد أربعين سنة على عمله الصحافي في لبنان والعالم العربي وفي الإدارة المركزية، والتكريم عبارة عن شهادة تقدير ووسام لا يصلح من زملائه إلا سبعة فقط.

● امية اللوزي، غادرت لندن الى روما وجنيف في رحلة قصيرة تنتقل بعدها الى بيروت لإيجاز بعض الأعمال التي تنتظرها هناك وتضفيته أول أيام الصيف بين الأهل والأصدقاء.

● رجل الأعمال عبد الرحمن كامل عبد الرحمن وزوجته مصممة الأزياء صونيا فارس، يوزعان معظم أوقاتهم بين ماريه وباريس ولندن، لمناخية أعمالهما وملاقة أصدقائهما.

● الدكتور ناصر الرشيد، والدكتور اسير شاهين، قاما بـ «جولة بين أحداث التاريخ وحقائق الجغرافية»، وهو العنوان الذي يحصل كتابتهما الجديد باللغة الانكليزية.

● الترميل الياس حوقوش دعا الى قداس على نفس زوجته المأسوف على صياها هالا كيارية، في كنيسة «هاستيد»، تخللت الصلاة مختارات من كتاب «النبي» لجبران خليل جبران، وراقق الطللان ابنا وابجي والدعها في الصلاة التي ترأسها راعي الكنيسة الأب فيليب.

● فيصل أبو خضراء، رئيس تحرير جريدة «النار» التي تصدر في القدس، مر على لندن، وهو في طريق الى باريس، حيث تلقى الصداقة تجمعهم بهم علاقة ألفة و«البيروتية».

● رمزي بري، مدير مكتب «دار الهندسة» في اسطنبول، امضى أياماً في لندن لإيجاز بعض الأعمال قبل ان يعود الى مقر عمله.

● المطربة اللبنانية ساجدة الرومي، احيت ليلة غنائية في «روبال البرت هول» حضرها حوالي ٢٠٠ شخص جاوا الى لندن من مختلف العواصم الأوروبية.

تكون، كما يقال، قلبية الشان. وعندما قرر عصام فارس الفاء، القفاز في وجه الحريري لفتار ان تجري المبارزة في صيدا عاصمة الجنوب لثلاثة اعقارات، اولها ما تلحظ من قيمة عاطفية وولعية لدى اللبنانيين، وتأتيها ان المبدأ الجنوبي يقد في خلفيته الرئيس نبيه بري، الذي لا يد من دعمه كفي يستطع رجل شامي ان يقم بهذه المهمة الجنوبية الصعبة، وثالثها، ان رفيق الحريري صيداوي وان مبارزته في طر ناره لها وقع شديد ودوي كبير، ولا سيما ان في صيدا زعامة صيداوية أصيلة لكنها مغلوقة على امرام متمثلة بالنائب مسعود سمع الذي اهل الحريري بالانتماء بين شعبيته وبين امكانيات، وفي هذه الحالة، فإن النخبة الجنوبية للرأسمالي الشامي هو الشتي، للزاتي لخصيص سعد، ان ليه كل ما يعرضه ويطمئن واني في اي شيء يثير حفيظته أو مخافه خلافاً لحال الحريري معه. اما الحريريون فيقولون ان «الفارسية» ظاهرة غريبة ان الحريري ان يثبت ان يستوعبها او يهزمها مستفيداً من وجوده في السلطة ومن شبكة الصالح الاخرية التي تسجها منذ ان بدأ مسيرته على خطى «الملك الزللكان» كما في كتاب «الف ليلة، وعندما أخذ على عاتقه تنظيم بيروت من الزاوية» مطلع الثمانينات.

بل ان الحريريين يقللون من شأن عصام فارس وتوجيهاته بالقول ان عصام فارس قد اهل موعده كان قد قسطنطه للحريري عند اطلاق شركة «سوليدير» بان يسهم في الشركة القابضة على بيروت ببلغ ٥٠ مليون دولار لكنه لم يقد بهذا الرصد، بينما «الماروني» نيل بسلائي اسهم ببلغ ٧٥ مليون دولار فاصبح حلة الوديل بين شركاء بيروت وشركة

الداخلية، وبذلك يمكن القول ان «الميتامورفين» الفارسي قد أصبح كاملاً. بل ان عصام فارس في تحوله الى الحالة اللبنانية قد أصبح خطياً مفوهاً بالإضافة الى انه أصبح متابعاً سياسياً في الدرجة الاولى، بحيث ان ذلك قد دفع الباحثين الى البحث عن «الفرس» التي تلم فيها او «الطهر» الذي يخل فيه حتى بات على هذه الفرقة من اثقان الفنون اللبنانية الممتدة من الصرح التطريكي في مكركيه، والكتسليك، الى «المصلح» و«صيدا» مروراً بصدان سباق الفيل وتلفزيون «الانبي» سي، فكانه شريك بيار صاهر وانطون شويري.

ويتردد في الاوساط الاعلامية الآن ان عصام فارس سوف يسهم ببلغ كبير في «الانبي» سي، لكي ترمية الخطى اللبنانية الاولى فيرفع من خلالها وثيرة تنمية للظاهرة العربية.

ويبدو لبعض الناطحاتي الكثير والكثير الذي يقوم به عصام فارس مع التطريكي الماروني الكارينال مار نصر الله بطرس صفير قد اضاء تعاطيه السابق مع التطريكيين الارثوذكسي اغناطيوس هزيم وهناك من يقول ان التطريكي هزيم صاحب «البلد» هو الآن من عهد «الحريرية» الإتراهيمية التي عهد جسدوا الى «البلد» عبر وزير الاعلام العالي فريد مكاري، وان في هذا تفسيراً لجانب من عملية التحول التي اجريت على عصام فارس بدخوله المنبر.

وقاسيا على ذلك يقول القائلون ان الرأسمالية المسيحية التي بقيت حتى الآن مترددة ومنحسرة أمام «الحريري» و«الهيمنة» العربية، على الاقتصاد اللبناني وجدت في عصام فارس ضالتها المنشودة لآليات وجودها وتشييد إستراتيجياتها واثباتها للوجود الضاح الذي سوف ترتب عليه انعكاسات سياسية لن

يمكن القول في هذه الأيام ان عصام فارس، رجل الأعمال اللبناني العائلي المعروف، هو غير عصام فارس الذي كان مجرد رجل غني ساع الى الوجاهة وعملية التحول التي نقلت عصام فارس من حال الى حال هي التي تتحدى على أكثر من شفير الجدل لتصل الى التفكير المعاصر، فكيف قد دخل في مظهر ما

بل يمكن تخيل التاريخ لهذا التحول «الميتامورفوزي» بمرحلة الإحتفال الشهير الذي لاقه رجل الأعمال اللبناني في داره في نيويورك من الرئيس الأميركي السابق جورج بوش قبل ثلاثة أشهر تقريبا، فبالحال مما قبل بوش، وما بعد بوش.

بل ان داره عصام فارس في برمانا بدأت تتلقى دارة لغويانية باستقبال مما تلقته داره لغويانية باستقبال جورج بوش حتى ان «مصطفاً الفراء» التي اسسها الرئيس اللبناني الأسبق شارل حلو أصبح لها في قم عصام فارس حجم أشبهه والذ من «مصطفاً الفراء» التي درج عليها لوجها وبليته للرئيس الأميركي السابق.

على سائبة لهورج بوش كان عصام فارس مصصفاً ومغتلا وخارج صحنه، وعلى سائبة التفير اليه تعالى شارل حلو كان عصام فارس باحلي حاله مشدوا الى الارض اللبنانية بجذوره الحقيقية، إنها ثقة كبيرة من «الكافار»، الى «الزيت والزرع».

وقال ان السليمة هلا، زوجة الثانية، بدأ في التحول. أو على الأقل لها بدأ في التحول التي اجري على داره في برمانا، وهو تحول اشرقت عليه السليمة هلا فعلا، بما عرفت من امسات فنية وجندت طريقها من الرشوة الى الترفيز.

الناس

PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2FN
TEL: 0181 863 9558
FAX: 0181 863 2873

CONGRESS HOUSE
14 LYON ROAD
HARROW ON THE HILL
MIDDLESEX HA1 2FN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

مدير التحرير
انطوان شكرالله حيدر
عبد الفتاح
Master Art & Design Ltd.
التصميم والخراج
ARABIC INDEPENDENT
ECONOMIC JOURNAL